وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاديات التأمين

عنـــــوان الموضـــوع:

كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 2000-2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:
عماردهمش

تحت الإشراف الأستاذ:
نذيرعبدالرزاق

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
د. عيشاوي علي	جامعة المسيلـة	رئيسـا
د. نذير عبد الرزاق	جامعة المسيلـة	مشرفـا ومقـررا
د. حمزة غربي	جامعة المسيلـة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

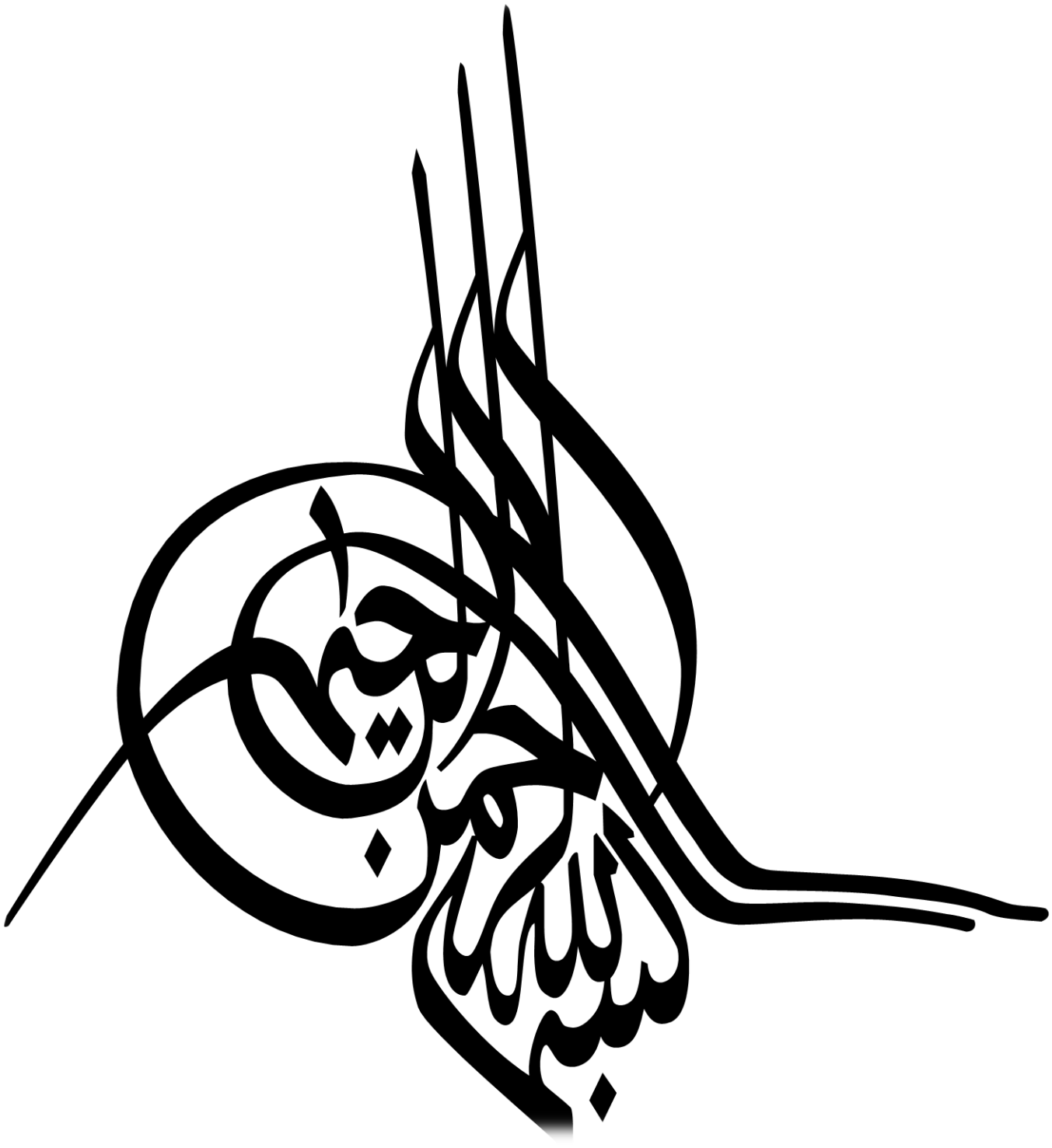
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله عزوجل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، وأتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أومن بعيد، وعلى رأسهم الدكتور الفاضل نذيرعبد الرزاق . ونختص بشكر خاص إلى طاقم النادي العلمي الثقافي القاضي عياض وعلى رأسهم الرئيس زلاقي عبد الرحيم، وكل من أخوتي و على رأسهم صالح نصر الدين و ديلمي عيسى وبن طاطة سيف الإسلام و محواس الجمعي بلال و شيكوش الجمعي ودحدوح محمد (نبيق)ومسعود شيكوش وحسام ختيم و خلفة عماد ودهيمي عمر و عمرون عبد النور(قنادي)و قيرش عمر علاء الدين و جرار هشام و شعبي الأمين وغضبان زكرياء ،و الأصدقاء والأحباب .

الطالب : دهمش عمار

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى منبع الحب
والحنان أمي ثم أمي ثم أمي قرة عيني اللهم
أحفظها لي كما لا أنسى أخوتي رضا و صونيا
و نسرين و غزة و شريف كما لا يفوتني ذكر
من فارقوني أبي شريف و أختي ايمان و
أخوتي رضا و هشام و جلول رحمة الله عليهم
ان شاء الله

دهمش عمار

أولاً-فهـــــرس المحتويـــــــات

العنـــــــــوان	رقم الصفحة
الإهـــــداء	
الشكـــــــر	
فهرس المحتويات	II
قائمة الجـداول	II
مقدمة	01
الفصل الأول: الفصل الأول: الإطار النظري للمرض الهولندي	
المبحث الأول :ماهية المرض الهولندي	**10**
المطلب الأول: الاقتصاد الريعي.	**10**
المطلب الثاني تعريف المرض الهولندي	**15**
المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي المرض الهولندي	**18**
المطلب الأول: نموذج Gregory	**18**
المطلب الثاني : أثر حركة الموارد و أثر النفقات	**20**
المطلب الثالث :نموذج ماكينون في تفسير المرض الهولندي.	**24**
المطلب الرابع :نموذج النمو المفقر لباغواتي.	**26**
المطلب الخامس :نموذج ربكزانسكي	**28**
المبحث الثالث :العوامل المساعدة على ظهور وتغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد.	**31**
المطلب الأول :فشل السياسات الاقتصادية الكلية.	**31**
المطلب الثاني :ضعف المبادرة لدى القطاع الخاص والاتكال على الدولة.	**33**
المطلب الثالث :الفساد وتزاوج الثروة والسلطة.	**36**

الفصل الثاني : تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد الفصل الثاني	**41**
مبحث الأول:مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري	**42**
المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للجزائر	**42**
المطلب الثاني: الطاقة الإنتاجية	**45**
المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	**47**
المبحث الثاني: مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري	**55**
المطلب الأول :مساهمة القطاع التبادلي في تركيبة الناتج م.خ .	**55**
المطلب الثاني :مساهمة القطاع غير التبادلي في تركيبة ن م.خ	**61**
المبحث الثالث: سبل معالجة المرض الهولندي	**66**
المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي	**66**
المطلب الثاني : معالجة المرض الهولندي	**69**
الخاتمـــة	
قائمة المراجـع	
	/

ثانياً -قائمــةالجــداول

الرقـم	عنـــــوان الجـــدول	رقم الصفحة
1	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1971-2013).	44
2	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2013)	46
3	مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام الاسمي في الجزائر	49
4	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001-2013)	51
5	مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة(2001-2013)	52
6	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(2000-2013)	53
7	رقم معدلات نمو القطاع التبادلي	56
8	مساهمة قطاعي الخدمات والبناء أ.ع .في الجزائر للفترة2000 2015.	61

المقدمة العامة

توطئة:

تعد أغلب الدول المنتجة للمواد الأولية ولاسيما البترولية ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد وبشكل كبير على الموارد الطبيعية في تمويل موازناتها والتزاماتها المختلفة، والتي يتميز أداؤها الاقتصادي بالضعف، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية أثرت سلبا على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ويفترض أن وفرة مثل هذه الثروات الطبيعية سيؤدي إلى نمو اقتصادي بفعل التأثير الإيجابي للاستثمار في هذه الموارد على مختلف القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي، إلا أن الواقع يظهر أن وفرة الموارد الطبيعية ليس عاملا ايجابيا لمثل هذه الدول، بل يحدث العكس حيث تعتبر هذه البلدان من بين أكثر البلدان اضطرابا من الناحية الاقتصادية، وأظهرت الدراسات أن نتائج التنمية القائمة على عائدات الثروات الطبيعية سلبية خلال العقود الماضية، من بينها بطء النمو الاقتصادي، وضعف الأداء الاقتصادي، وتدني مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، ما جعل هذه الدول تعاني من الفقر مع أنها تحقق إيرادات ضخمة جراء تصدير الموارد الطبيعية.

تمثل الإيرادات المتأتية من الاستثمار في مثل هذه الموارد أساس تمويل الميزانيات العامة لهذه الدول، ومن ثم الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الدول في تكوين احتياطاتها من العملة الصعبة، وبهذا تبقى هذه الإيرادات المالية رهينة أسعارها في السوق الدولية، ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة يكون هناك ارتفاع في الإيرادات والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعارها في السوق الدولية

اعتبر الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد أمرا محيرا في تاريخ الاقتصاد العالمي، هذا راجع إلى مجموعة من العوامل من بينها الاستعمال السيئ لإيرادات هذه الموارد الطبيعية،.

وباعتبار الجزائر دولة منتجة ومصدرة للبترول، نجد أن تقلبات أسعاره تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون البترول وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر.

توافر الموارد الطبيعية في بلد ما واعتماده عليها كمورد أساسي في الصادرات سيؤدي ارتباط الاقتصاد بالصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار هذه الموارد، ففي حالة زيادة أسعارها سيؤدي هذا إلى زيادة سعر الصرف للعملة المحلية بالإضافة إلى ضعف القطاعات الأخرى، وضعف تنافسيتها مما يدفع إلى الاستيراد، وهذا ما يسمى بالمرض الهولندي.

أولا: الإشكالية :

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل ظاهرة المرض الهولندي متغلغلة في الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة عن هذا السؤال بشكل واف سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما ذا يعني المرض الهولندي، وما هي مسبباته ؟
2. ما هو التفسير النظري لظاهرة المرض الهولندي؟
3. هل خصائص المرض الهولندي موجودة في الجزائر بالفعل؟
4. ما هو دور السياسات الاقتصادية وما مدى فعاليتها في مكافحة المرض الهولندي؟

ثانيا: فرضيات البحث

لمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة صغنا فرضيات البحث على الشكل التالي:

1. يؤثر قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري الذي يستحوذ على نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، وله المكانة الأولى في تمويل الموازنة العامة،
2. انحلال القطاع الصناعي وانسحاب القطاع الخاص ودوره في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي، وبالتالي استفحال ظاهرة المرض الهولندي.
3. انحلال القطاع الفلاحي وعدم نجاح السياسات الاقتصادية أدى إلى استفحال ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: أهدف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي باعتباره حالة اقتصادية تصيب الاقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وعوض تحقيق هذه الاقتصاديات لطفرة اقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على وجود المرض الهولندي من عدمه، ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحته، ومحاولة تقديم اقتراحات لعلاج العلة الهولندية باعتبارها ضرورية لإصلاح الاقتصاد الجزائري.

رابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في تتبع ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري،، ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحة هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اقتصادية لها آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 – 2015.

خامسا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

بالإضافة إلى دوافعي الذاتية ورغبتي في البحث في هذا الموضوع، هناك كذلك أسباب موضوعية لاختيار هذا الموضوع من بينها أنه لم يتم التطرق إليه بشكل مستفيض في الدراسات ناهيك عن ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص.

سادسا: المنهج المتبع

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها، بالإضافة لنوعية الموضوع فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات و النظريات التي يتناولها هذا الموضوع، والذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا.

سابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم ظاهرة المرض الهولندي، وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى هدف معرفة وتفسير النتائج الاقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة، من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المرتبطة بوجود المرض الهولندي من عدمه في الاقتصاد الجزائري، وكذا دور مختلف السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحة هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة تمثلا خللا هيكليا في الاقتصاد الوطني، وعليه فان أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولتها معرفة تواجد هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري.

ثامنا: صعوبة الدراسة

تتمثل صعوبة الدراسة في ندرة المراجع بالعربية وخاصة الكتب التي تعالج الظاهرة، وقلة المذكرات الجامعية في المكتبات، وكذا المقالات العلمية.

تاسعا: الدراسات السابقة

1. شكوري سيدي محمد – وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي " دراسة حالة الإقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه غير منشورة – علوم اقتصادية – جامعة تلمسان 2011

تناولت الدراسة موضوع وفرة الموارد الطبيعية على أنه ركيزة أساسية للقطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، وقد عرجت الدراسة على بينت أن البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية ضخمة تعاني اقتصاديا مقارنة ببلدان فقيرة من حيث وفرة الموارد الطبيعية، وهو ما يطلق عليه مصطلح لعنة الموارد الطبيعية، وبما أن الجزائر تعتبر واحدة من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية " النفط – المناجم "فقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير هذه الموارد على التنمية في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة إن كان الاقتصاد الجزائري يعاني من نقمة الموارد الطبيعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، لا سيما التراجع الكبير في القطاعين الصناعي والزراعي، كما أن ريوع المحروقات ساهمت في انتشار الفساد والبيروقراطية، وعرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية وتنوع الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي، باعتبار أن

أسعار المحروقات تعتبر المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، نشير إلى أن هاته الدراسة توصلت إلى نتيجة أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي.

2. لطيفة بهلول – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012

تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من خلال فرضية أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير من المحروقات، فذلك أدعى لتغلغل المرض الهولندي فيه، وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة وحركية سعر صرف الدينار الجزائري من جهة أخرى.

3. بوزاهر سيف الدين – أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة .الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان2011

تناولت الدراسة اختبار للعلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري، من خلال تغيرات سعر الصرف الحقيقي، والناتج عن تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على سعر الصرف الحقيقي للدينار، كأحد تأثيرات المرض الهولندي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أن المرض الهولندي موجود في الجزائر، وذلك حسب ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي.

4. مختار دقيش – العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة .– جامعة وهران2010

تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي باعتباره أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري، فالارتباط شبه الكلي للبلد بصادرات المحروقات من جهة، وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل، وقد ركزت الدراسة على سعر الصرف الحقيقي وتنقل عوامل الإنتاج وخاصة تنقل اليد العاملة ما بين القطاعات الرئيسية

المحركة للنمو الاقتصادي، بحيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ظهور أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري مرده إلى سوء التسيير والسياسات الاقتصادية الكلية غير الصائبة، أي أن الدراسة تخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يعاني من أعراض المرض الهولندي وإن وجدت فهي عرضية، وليس مردها إلى آثار قطاع المحروقات والمناجم، ومدى اعتماد الاقتصاد على ريوعه.

عاشرا: أقسام البحث

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فإن دراستنا ستتناول فصلين على النحو الآتي:

مقدمة عامة

نتناول من خلالها توطئة للدخول إلى صلب موضوع الدراسة المتمثلة في المرض الهولندي ودور السياسات الاقتصادية في مكافحته وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الأول :الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي

نتناول فيه إلى الجذور التاريخية لظاهرة المرض الهولندي، وإلى أهم مفاهيم وتعاريف الظاهرة، بالإضافة إلى عوامل تشخيص الظاهرة وأسبابها وكذا التفسير الاقتصادي لموضوع المرض الهولندي في ظل المتغيرات الحديثة في الاقتصاد، من خلال تقديم أهم النظريات المفسرة لظاهرة العلة الهولندية، ومؤشرات تشخيص العلة الهولندية للحكم على اقتصاد ما أنه يعاني من أعرض المرض الهولندي من عدمها.

الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية

وتكون من خلال تعريف المتغيرات التي تخص الدراسة، والقيام بإفراغ وتحليل الإحصائيات للحكم ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من ظاهرة المرض الهولندي أم لا.

الخاتمة العامة :وقد تطرقنا فيها إلى تلخيص لموضوع المرض الهولندي، ودور السياسات الاقتصادية باختلافها في معالجة حالة العلة ثم قمنا بسرد أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث، لنقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة، لنعرج في الأخير على بعض المواضيع التي إقترحناها للبحث والتعمق فيها.ص

الفصل الأول

تمهيد :

تتوفر الكثير من الدول على موارد طبيعية مما حذا بها إلى استغلالها بشكل كبير والاعتماد عليها في بناء هيكل الدخل الوطني، دون مراعاة للقطاعات الأخرى، هذا التوجه أدى إلى ضعف القطاعات الأخرى سواء الإنتاجية، الصناعية منها والفلاحية أو القطاع غير التبادلي كالبناء، هذا الفشل شكله تشابك العديد من العوامل أولها سوء تطبيق السياسات الاقتصادية، وثانيهما تجذر الفساد الإداري.

ولتعريف الظاهرة محل الدراسة تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: المبحث الأول :ماهية المرض الهولندي

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي المرض الهولندي

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على ظهور وتغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد

المبحث الأول :ماهية المرض الهولندي

يعني المرض الهولندي وجود علاقة عكسية بين توافر موارد طبيعية ذات مردودية مرتفعة وبين تخلف اقتصادي و انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي للقطاعات الأخرى وهذا يعني انحلال لهذه القطاعات مع مرور الوقت مما يجعلها أقلها تنافسية على مستوى الأسواق العالمية.

وسوف نقوم في هذا المبحث بالتعريف بالاقتصاد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية كمدخل للتعريف بهذه الظاهرة ونشأتها وكيف يمكن أن تتغلغل في أي اقتصاد.

المطلب الأول:ماهية الاقتصاد الريعي.

يُرجع بعض الباحثين ظهور مصطلح الريع الى الاقتصادي كارل ماركس، فهو أول من لفت الانتباه إلى ما أطلق عليه تسمية " الرأسمالية الريعية"، معبرا بها عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية تخص طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا ودخلها لا يتولد من انتاج البضائع والسلع، بل من خلال تأجير الأصول الممتلكة مثل الأراضي والعقارات.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الريعي

يشير مفهوم الرّيع إلى نوع من النظام الاقتصادي الذي تهيمن فيه صادرات المواد الأولية في الاقتصاد، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي، وأيضًا على مستوى المالية العامة[1].

يعتبر ريكاردو بأنه أول من تطرق إلى الريع، وبشكل عام فقد عرفه بأنه "كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة"[2]، كما أشار كارل ماركس إلى الرأسمالية الريعية التي تتملك

[1] خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الرّيعية الجزائر مثالًا، **عمران**، العدد 18،

[2] لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد،1986، ص 184.

كل مصادر الثروة دون القيام بأي نشاط اقتصادي[1]، وبصورة أوسع فإن ما يشير إليه مصطلح "الريع "إنما يشير إلى ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل"[2].

لكن ثمة تعريف أوسع لكلمة الريع، وهو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا دوليا ك (قناة السويس) أو حين تكون ممراً لأنابيب البترول، أوقد تكون منطقة سياحية ، كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم الريع إلى[3]:

1 الريع الطبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.

2 الريع الاستراتيجي ويتحقق دلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية ، أوقد تكون كمنتجع سياحي.

3 الريع التحويلي: ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين ، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.

ويميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الريع، فالأول وليد العمل والمبادرة والمخاطرة، في حين أن الثاني لا يفترض كل ذلك وبالتالي فلم يعد أصحاب الريع مساهمين بشكل فعال في النشاط الاقتصادي أما الانتقاد الآخر الذي يوجهه الاقتصاديون للاقتصاد الريعي فهو توفير

1 عدنان الجنابي، الدولة الريعية والديكتاتورية، الدراسات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العراق، 2013، ص 8.

2 مايح شبيب الشمري، تشخيصٍ المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعيّ في العراق، **الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العراق.

3 خالد عبد الله ،" الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، **الحوار المتمدن**، العدد 86، 2002 ،ص 8 .

مداخيل للسكان من غير مشاركة في النشاط الإنتاجي وخلق الثروة، إذن هو النشاط الريعي هو كل نشاط اقتصادي غير إنتاجي، وعليه تعد الدول النفطية دول ريعية من الطراز الأول كونها تحقق مداخليها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية، أي أن الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي، كما أن ما يميز هذه الدول مشاركة سكانها في تحقيق هذا الريع في حين إن مداخليه تمثل % 90 من إيرادات الخزينة في هذه البلدان، كما تشكل صادراته % 95 من قيمة مجموع صادراته، كما أن الدول الريعية هي التي تتولى توزيعها مركزيا على السكان، وبالتالي فالاقتصاد الريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة، في حين تهتم غالبيته الساحقة في توزيع الريع واستخدامه، ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المقدرة في مدى الاستفادة من الريع النفطي لتطوير قاعدتها الإنتاجية ، وهو حكم ايجابي في حال استثمار المداخيل الريعية في تنويع وتطوير مقدرتها الإنتاجية، وهو حكم سلبي في حالة عجزها عن تحقيق ذلك وبقائها معتمده على الريع النفطي في تحقيق مداخيلها.

الفرع الثاني: الدولة الاحتكارية

ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مره في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي عام 1970 ، إذ عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه، ويمكن تقسيم دول العالم حسب درجة اعتمادها على الموارد الريعية إلى الآتي[1]:

أولا: الدول الريعية.

تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعية أو الدولة الريعية، إلا إن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، وعلى هذا الأساس فالدول الريعية، هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن % 30 من الناتج المحلي الإجمالي،

[1] خالد عبد الله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية الحوار المتمدن العدد 86، 2002،ص 8 .

وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام، لاسيما الدول العربية الخليجية وليبيا والعراق دول ريعية، ونلاحظ أن الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل، مما حرمها من فرص لبناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة، وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم بالعوائد الريعية وتوزيعها وبالتالي تتحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمارات مما زاد السوق بشكل عام تشوبه خصائص الدولة الريعية ما يأتي[1]:

- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي؛
- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية(كالنفط مثلا)من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من80 %.
- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

تشير الخصائص إلى أن الدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر للدخل لاسيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع ، ناهيك عن حالة الاستبداد بالثروة وتوزيعها للتابعين للسلطة وتزايد الإنفاق الحكومي التفاخري، وكل ذلك اضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد يواكب تطورات العصر .

يمكن التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتتشغل أقلية من السكان في توليد الريع ويؤول في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على أفراد

[1] مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 7.

المجتمع ،أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله إذن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي، وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي، وأن الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام، أما أوجه التشابه بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية فهي كالآتي[1]

أ – إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبذلك فان الريع الخارجي وصفا للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على السواء.

ب – الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي، إذ إن الأخير عادة ما يولد دولاً ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا.

أما أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية فيمكن تحديدها بالاتي.

أ – الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعيه تساهم الأقلية.

ب – عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية.

ج – الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي.

د – الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية كعائدات السياحة لبلد معين ، تحويلات العاملين في الخارج)

[1] خاير فاتح، أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة المدية، 2014، ص 7.

ثانيا: الدول شبه الريعية.

وهي تلك الدول التي يكون فيها العائد الريعي الخارجي يتراوح بين 15% إلى اقل من 30%من الناتج المحلي الإجمالي أيا كان مصدره، ويندرج تحت تلك المجموعة أغلب البلدان النامية وعدد كبير من الدول العربية مثل (سورية ، لبنان ، الأردن ، مصر ، اليمن.)

ثالثا: الدول ذات الاقتصاديات المنتجة

إن الدول التي تمتلك اقتصاديات متنوعة تشكل القطاعات المنتجة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تعد دول إنتاجية وفي هذه الحالة تساهم القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي مساهمة فعالة في تحقيق الدخل القومي ، وفي هذه الحالة لا تمثل العائدات الريعية إلا نسبة ضئيلة من الناتج ، وخير مثال على ذلك الدول الصناعية المتقدمة التي تساهم صادراتها السلعية بنسبة كبيرة في التجارة الدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى إن كل اقتصاد يحتوي على عناصر ريعية تختلف بمقدار مساهمتها من بلد إلى آخر كما أن الدولة الريعية قد تتحول إلى دولة شبه ريعية وبالعكس تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة.

المطلب الثاني تعريف المرض الهولندي

تعود الظاهرة إلى القرن السادس عشر وبالضبط في إسبانيا والتي ظهرت في كتابات المؤلف الاسباني الشهير سيرفانتس سافيدرا " إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد امتلاكها أو التبذير في الإنفاق، ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة" حيث أن تدفق المعدن النفيس من مستعمرات خاصة العالم الجديد أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، وبما أن فكر المدرسة التجارية هو السائد آنذاك والذي يعتبر أن قوة الدولة وتقدمها من كمية احتياطياتها من المعادن النفيسة، وأدى هذا التوسع في الاحتفاظ بالمعدن النفيس إلى تخلفها عن التطورات الحاصلة في أوروبا آنذاك والمتمثلة في الثورة الصناعية[1].

[1] كريستين ابراهيم زاده، **المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة –** مجلة التمويل والتنمية – عدد مارس – 2003 ص 50

يعرف المرض الهولندي بأنه" تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين، يتميز باعتماده الكلي على القطاع الإستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد كما يعرف بأنه تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة اكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة . طبيعية، تكون بالأساس إستخراجية، "وأيضا يعرف بأنه وجود ارتباط عكسي ما بين النمو الاقتصادي ومدى وفرة المورد الطبيعي، خاصة المعادن والنفط"، نعني بالمرض الهولندي تلك الانعكاسات السلبية على القطاعات المنتجة في الاقتصاد نتيجة حدوث تدفق كبير للعملة الصعبة، المتأتية من ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية، أو المساعدات الأجنبية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر".

كما أنه مفهوم يوضح" العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، وقد أطلق هذا المفهوم من قبل الهولنديين سنة 1977 بعد الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي منذ اكتشاف حقل غاز كبير سنة 1959"[1]، ويسميه البعض بلعنة الموارد الذي يعني "التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة كالنفط، الذي يؤدي بدوره إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة"[2].

من خلال التعاريف يتضح أن المرض الهولندي بالآثار السلبية الناتجة عن استغلال مورد طبيعي يتم الاعتماد عليه وعندما ترتفع أسعاره في الأسواق العالمية ترتفع الإيرادات وتتدفق العملة الصعبة، وهذا سيؤدي إلى إلغاء القطاعات الأخرى تدريجيا في تمويل الاقتصاد أي أن المرض الهولندي مرتبط بكيفية استغلال هذه الموارد وليس بالمورد نفسه، وهذا يعني فشل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية.

ومن بين أهم الموارد الطبيعية التي لم تستغل بشكل جيد مورد النفط والذي أصبح يشكل نقمة ولعنة على البلدان التي تقوم بالاعتماد عليها، ومن الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي[3]:

---

[1] حمزة بن الزين، أمال رحمان، **أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية :حالة الجزائر** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 12، 2017، ص 292.

[2] نفس المرجع، ص 292.

[3] مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص**11**.

1 تضفي الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخيّة ومطلوبة في السوق العالمية على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بالطابع الريعي الذي يؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، وهي تشكلّ في مجملها مقوّمات التنمية في أي بلد، ويمكن حصر أهم أسباب ظهور المرض الهولندي في اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام، زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي، ظهور قطاع مزدهر بشكل مميّز نتيجة تقدّم تكنولوجي مفاجئ وتدفّق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

2 فشل السياسات الاقتصادية في ظلّ غياب أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، حيث تنحرف عوائد الثروة الطبيعية عن المسار الصحيح للتوظيف .إذ من المفترض أن تستخدم إيراداتها كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكّن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد، فيصبح سبب الانحراف فشل في إدارة الموارد المالية الناتجة عن الموارد الطبيعية؛

3 الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة؛

4 ضعف المبادرة والاتكال على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية، فهي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، التي تمثل **أحد أعراض** المرض الهولندي

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي المرض الهولندي

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي إلى تفسير الظاهرة التي تعني الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، و خاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد ، و قد ظهرت هذه النماذج ابتدءا من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 11975، ففي سنة 1959 ، تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال ، و التي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي و انكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة ، فكانت المجلة البريطانية الصادرة سنة 1977 هي أول من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على هذه الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي ، و هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى و خاصة قطاع المنتجات الصناعية.

المطلب الأول: نموذج Gregory

إن الفكرة التي تقول بأن الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية و خاصة قطاع المنتجات الصناعية تعود إلى سنة 1976 في أعمال**Gregory** وفي دراسته هذه ، اهتم هذا الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم ، حيث وضع Gregory نموذجا مبسطا وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات و الطلب على الواردات.

و خلاصة ما توصل إليه Gregory هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة ، تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات و بالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات ، و

ينجم عن هذا الفائض إما ، ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.

و من خلال و ضعه لهذا النموذج البسيط فإن هذا الاقتصادي يحاول توضيح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها قطاع المنتجات الصناعية في اقتصاد وفرة الموارد الطبيعية، و قد وضع Gregory نموذجه على أساس الفرضيات التالية :

1) ثبات محددات التبادل التجاري الدولي؛
2) وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات؛
3) النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال و يتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري؛
4) الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي

يضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات و الصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل اكتشاف الموارد المنجمية ويعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري؛

يرى الكاتب بالنسبة للإعانات، أنه لن يكون لها أثر دائم و لا يمكنها أن تحمي قطاع سلع التبادل التجاري ، بل على العكس فإنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري و بالتالي تدفع أكثر سعر الصرف نحو الارتفاع من جديد ، أما تخفيض العملة ، فإنه غير مرغوب فيه لأن

هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من حجم الأرباح التي تأتي من تصدير الموارد المنجمية بالنسبة للاقتصاد المحلي؛

يستخلص الكاتب أنه لا توجد أي وسيلة لتجنب التراجع النسبي لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري باستثناء الاستثمار الخارجي للمداخيل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية ، و أن الحماية الكاملة للاقتصاد تتطلب استثمار كل المداخيل في الخارج مما يمنع الاقتصاد المحلي من الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد المنجمية.

يرى الكاتب في الأخير أن هذا التحليل ينطبق على كل حالة يكون فيها للقطاع المنتعش تأثير على الميزان التجاري ،حيث ينصرف التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية إلى انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي يتراجع نسبيا إنتاجها المحلي من جهة ، و لا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى ، و في غياب أي تدخل للدولة فإن الممتلكين لهذه الموارد و الأشخاص الموظفين في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات ، البناء ، ...)هم المستفيد الأكبر من الحصيلة المالية ، على حساب اليد العاملة الموظفة في قطع سلع التبادل التجاري (الصناعات التحويلية).

المطلب الثاني : أثر حركة الموارد و أثر النفقات

وضع(1984) Corden في دراسة قام بها نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي وينطلق هذا النموذج من " The Core Model " قد أطلق على هذا النموذج تسمية النموذج الأساسي فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:

1. القطاع المنتعش و الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية) المناجم والبترول يتمثل في قطاع مصدر للسلع يتم مبادلتها.
2. القطاع المتأخر خارجيا غير الموارد الطبيعية ، و يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي.

3. قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري مبادلة خارجية ، و يتمثل خاصة في قطاعات الخدمات ، البناء و النقل و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها و تصديرها ، و تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب.

يفترض و.م.كوردن أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) و عامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل) وافتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، و لغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية.

يدرس هذا النموذج أثر الانتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، و قد توصل و.م.كوردن أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني ، وهما : أثر النفقات وأثر حركة الموارد.

يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار أثر القطاع المنتعش وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، و إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع غير التبادلية موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، و هذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع غير التبادلية.

أولا: أثر حركة الموارد

يؤدي انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين N و L و يؤدي ، B نحو القطاع ، كما يترتب عليه :

1. تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر نحو القطاع المزدهر يجعل إنتاج القطاع المتأخر ينخفض، و يسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي وهو مباشر لأن القطاع المتأخر لم يكن له دخل ، و هذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي؛
2. كذالك هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي بسعر صرف حقيقي ثابت ؛

يتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر نحو القطاع غير التبادلي و بالتالي ظهور ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي والذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر نحو القطاع المنتعش؛

يلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته و أثر حركة الموارد يجعله ينخفض.

وفي الأخير فقد أشار و.م.كوردن إلى حالة خاصة و التي تميز انتعاش قطاع الموارد الطبيعية وهي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد، وفي هذه الحالة فإن الأثر الوحيد هو أثر النفقات، كما يشير و.م.كوردن كذالك إلى ملاحظة أخرى هامة وهي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج ، وفي وضعية مثل هذه فإن المرض الاقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي وتراجع القطاع الفلاحي أما من ناحية التوزيع القطاعي فإن كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص و هذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الاقتصادي الهولندي لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دوليا يصاحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها

، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية ، وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا، وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

يرى و.م.كوردن و ج.ب.نيري 1982 أن فعالية و هيمنة كل أثر من الأثرين (النفقات و حركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات ، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على

مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد ، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط ، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.

و عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي؛
- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء و الخدمات)؛
- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية؛
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي؛

المطلب الثالث :نموذج ماكينون في تفسير المرض الهولندي.

:يمكن طرح هذا النموذج كما يلي[1]

أولا :تقديم نموذج ماكينون.

بنى ماكينون نموذجه التحليلي في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي سنة 1976 م على فرضية اقتصاد صغير ومفتوح، ينتج نوعين من السلع سلع قابلة للتبادل على المستوى الدولي، وسلع غير قابلة للتداول،ويتمثل مبدأ العمل في التحليل لهذا النموذج من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها، بحيث تولد صدمة موجبة في الاقتصاد المحلي، وهو جوهر نظرية المرض الهولندي، وعليه فهو يبني تحليله على تتبع تأثير وانعكاسات الصدمات الخارجية المواتية على سعر الصرف الأجنبي.

يبني ماكنون نموذجه في تفسير ظاهرة المرض الهولندي على العديد من الفرضيات نذكر منها:

[1] محمد أمين بربري –الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراة، ص 128-.

1. يقوم نموذج ماكنون على فرضية :أن الاقتصاد يقوم بإنتاج نوعين من السلع كالآتي:

- سلع قابلة للتبادل على المستوى الدولي، أي أنها سلع قابلة للاستيراد والتصدير، وتتحدد أسعارها في الأسواق العالمية.
- سلع غير قابلة للتداول على المستوى الدولي" كالخدمات، البنى التحتية، الكهرباء....الخ"، وتتحدد أسعارها من خلال قوى العرض والطلب المحليين

2. يقوم نموذج ماكنون على فرضية :تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الإقتصاد المحلي محددة خارجية،

على اعتبار أن النموذج يقوم على فرضية أن الإقتصاد المحلي اقتصاد صغير ومفتوح، وبالتالي فإن تأثيره على الإقتصاد العالمي يكون محدودا، وبذلك فإن عدد أنواع رؤوس الأموال تكون محدودة، ويمكن ضبطها أو على الأقل التنبؤ بها.

3. يقوم نموذج ماكنون على فرضية :أن التوازن في سوق عناصر الإنتاج تضمنه مرونة أسعار عوامل الإنتاج،ونشير هنا أن ماكينون ليس له فرضية واضحة حول مدى إمكانية تحرك عناصر الإنتاج بين القطاعات في الاقتصاد المحلي، إلا أننا يمكن ملاحظة ذلك ضمنيا من خلال هاته الفرضية، بحيث أنه هناك حركة عوامل إنتاج من خلال فرضية مرونة أسعارها وإن كانت هاته الحركية على نطاق محدود.

ثانيا :تحليل نموذج ماكينون.

انطلق ماكينون في تحليله لظاهرة المرض الهولندي من أثر الإنفاق، كآلية لانتقال الأعراض السلبية لظاهرة المرض الهولندي والتشوهات الهيكلية إلى الإقتصاد المحلي، من خلال فرضية تعرض الإقتصاد المحلي لصدمة خارجية موجبة تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال إلى الإقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي المتاح في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التبادلية المحلية كالعقارات والبناء والبني التحتية

بصفة عامة، وبما أن زيادة الطلب تؤدي إلى رفع سعر السلعة *فإن هذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي تجر معها ارتفاع في معدل الصرف الحقيقي، مما يجعل هاته السلعة أكثر جاذبية لعوامل الإنتاج، سواء اليد العاملة نتيجة توسع قطاع إنتاج السلع غير التبادلية، أو رأس المال نتيجة ارتفاع هامش الربح، أي أن هذا الأثر يرفع من العائد المالي لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى حركة نزوح نحو القطاع غير التبادلي، وبالتالي يؤثر على قطاع السلع القابلة للتداول.

وأشار ماكنون أنه يمكن تلافي الأعراض السلبية لظاهرة المرض الهولندي، من خلال انتهاج سياسة حمائية للمنتوج المحلي في وجه السلع الأجنبية المنافسة، مما يؤدي إلى ازدهار قطاع السلع المحلية المتاجر بها.

المطلب الرابع :نموذج النمو المفقر لباغواتي.

نتناول هذا المطلب من خلال عنصرين التاليين على النحو الآتي[1]:

أولا :تقديم نموذج باغواتي وفرضياته.

يرتكز نموذج النمو المفقر في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، وينص النموذج على أن كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة مصدرة قبلا تؤدي إلى انخفاض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد، أي أنه يمكن أن تكون هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وتراجع مستوى الإستهلاك (إفقار) ، بسبب تدهور معدل التبادل التجاري مع الخارج، وتكون هاته الحالة في الدول ذات التخصص في تصدير المواد الأولية من المورد الطبيعية، بحيث أن التوسع في استغلال هذا المورد الطبيعي من خلال زيادة الصادرات ينتج عنه انخفاض في الأسعار مقارنة بالسلع المستوردة، مما يجعل الإستهلاك ينخفض لأنه على الدولة تصدير كميات أكبر من أجل استيراد كميات أقل، كما أن معدل التبادل التجاري الدولي يمكن أن يحدث جراء ارتفاع أسعار السلع

[1] محمد هاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة المدية، 2018، ص 54.

المستوردة الناتج عن زيادة الطلب على الواردات والناتجة في حد ذاتها عن النمو الاقتصادي في الإقتصاد المحلي

وقد بنى باغواتي نموذجه على الفرضيات التالية:

1. يقوم نموذج باغواتي علي فرضية :أنه لا توجد أي إختلالات قطاعية في الاقتصاد المحلي؛
2. يقوم نموذج باغواتي علي فرضية :أن اقتصاد الدولة كبير وله تأثير جد كبير على السوق العالمي من خلال حجم العرض الذي يمكن توفيره، بحيث أن الزيادة في عرض المنتج التصديري يؤدي إلى انخفاض أسعاره عالميا؛
3. يقوم نموذج باغواتي علي فرضية :أن الإقتصاد المحلي قائم على التجارة الخارجية، أي أنه يتخصص في إنتاج سلع لا يستهلكها ويقوم باستيراد سلع لا ينتجها محليا، وأن معدل التبادل التجاري الدولي هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المحلي، وبذلك فهو يبني نموذجه على إشكالية انسداد النمو في التجارة الخارجية.

ثانيا :تحليل نموذج باغواتي.

ينطلق نموذج باغواتي في تحليله من فكرة بسيطة، حيث يمكن للنمو الاقتصادي لأي بلد أن يؤدي إلى إفقار البلد، ونقصد بذلك استهلاكا أقل من خلال تدهور معدل التبادل التجاري الدولي، أي أن ارتفاع إمكانيات العرض للسلع التي تتخصص الدولة في تصديره، تؤدي الى خفض أسعاره هذا المنتج في الأسواق العالمية إلى درجة يصبح النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد المحلي من جراء التوسع في تصدير هذا المنتج، يصبح ذو آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، وهذه الحالة تتركز أكثر في الدول التي تتخصص في تصدير المواد الأولية من الموارد الطبيعية كمنتج تصديري وحيد تعتمد عليه الدولة بصفة شبه كلية، أو على الأقل بصفة كبيرة، كما أن المنتج التصدي ري الذي تصدره يكون ذو كثافة في، رأس المال في تركيبة توليفة الإنتاج، والذي يعمل

على تحقيق نمو اقتصادي ضعيف، إذ أن التوسع في استغلال الموارد الطبيعية يؤدي بطريقة معينة إلى إفقار الإقتصاد المحلي، خاصة وأن طبيعة التجارة الدولية تقوم على العقود في البورصات العالمية، وبذلك يكون المتعاملين مجبرين على تنفيذ العقود حتى ولو لم تكن في صالحهم.

المطلب الخامس :نموذج ربكزانسكي

نتناول هذا المطلب من خلال عنصرين التاليين على النحو الآتي:

أولا :تقديم نموذج ربكزانسكي

تعد نظرية Rybczynski من المدرسة النيوكلاسيكية التي تبحث في آليات قيام التجارة الدولية، والعوامل التي تحدد نوع السلع التي يقوم عليها التبادل الدولي، في إطار تحليل الوفرة النسبية التي تنص عليها نظرية هيكشر –أولين، والتي مفادها أن الدولة الغنية نسبيا في عنصر العمل تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة العمل نسبيا، وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا، وكذلك الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، وبالتالي يتحدد نمط التخصص والتبادل الدوليين، وترجع هذه النظرية الفروقفي الأسعار النسبية للسلعة ومن ثم الميزة النسبية بين الدول إلي الفروق في هبات عوامل الإنتاج) بما يترتب عليها من وفرة نسبية في احد العوامل، وندرة نسبية في العامل الإنتاجي الأخر .(أي أن هذه الفروق هي .التي تحدد الميزة النسبية ونمط التجارة الدولية .

يقوم نموذج Rybczynskiعلى العديد من الفرضيات، نذكر منها

1. يقوم نموذج Rybczynskiعلى فرضية :سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة، التي تعمل

على أن يكون إقتصادها في حالة تشغيل كامل، وهي تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية) العمل – رأس المال(، اللذان تفترض عدم تنقلها دوليا وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل عنصر رأس المال نظرا لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية؛

2. يقوم نموذج Rybczynskiعلى فرضية :أن نسبة مساهمة الاقتصاد المحلي في التجارة الدولية صغيرة، وبالأحرى متناهية في الصغر بالنسبة لبقية العالم، بحيث أنه لا يكون لها تأثير على شروط التبادل الدولي؛
3. ، يقوم نموذجRybczynski على فرضية :أن الاقتصاد المحلي يقوم بإنتاج سلعتين Y وX وهما سلعتان تبادليتان، تستخدمان اثنين من عوامل الانتاج العمل L ورأس المال K ويقوم إنتاج السلعة الأولى على كثافة في عنصر العمل في تركيبة توليفة الإنتاج، في حين تكون السلعة الثانية ذات كثافة في عنصر رأس المال في تركيبة توليفة عوامل الإنتاج، وعليه تكون الفوارق في وفرة عوامل الإنتاج هي المحدد الأول للميزة النسبية لإحدى السلعتين وبالتالي تحدد نمط التجارة الدولية؛
4. يقوم نموذج .Rybczynski على فرضية :أن كل السلع عادية وبذلك فهو يستبعد من التحليل صفة السلع الرديئة والضرورية ويعاملها كلها على أنها سلع عادية؛
5. يقوم نموذج Rybczynski على فرضية :أن الإقتصاد المحلي مغلق، إلى غاية حدوث وفرة نسبية في عامل إنتاجي معين، يؤدي إلى زيادة في سلعة تكون ذات كثافة عالية في توليفة انتاجها من هذا العنصر، مما يؤدي إلى إكسابها ميزة نسبية تنافسية على حساب السلعة الأخرى التي تشهد تأخرا، هذا الوضع يؤدي بالاقتصاد المحلي إلى التخصص في السلعة ذات الميزة النسبية وينفتح على التبادل التجاري مع الخارج؛
6. يقوم نموذج Rybczynski .على فرضية :أن عوائد السلعتين المنتجتين متساوية.

.ثانيا :تحليل نموذجRybczynski

ينطلق Rybczynski في تحليله من وجود سلعتين عاديتين تستخدمان عاملي إنتاج في توليفة عناصر الانتاج وهما العمل ورأس المال، بحيث تكون الأولى ذات كثافة في في توليفة انتاجها، في حين تكون الثانية ذات كثافة في عنصر رأس المال، وعليه ففي آجال التبادل الثابت وعند حدوث تراكم لعنصر إنتاجي معين دون آخر، فإن هذا يؤدي إلى تناقص مطلق في إنتاج السلع ذات الكثافة الأقل في العنصر الإنتاجي المتراكم، في حين تشهد إنتاج السلعة ذات الكثافة العالية في العنصر الإنتاجي المتراكم نموا في الانتاج نتيجة الوفرة النسبية لهذا العنصر، مما يكسبها ميزة تنافسية على حساب السلعة الأخرى يستنتج Rybczynski من هذا أنه في حال ظهور قطاع مزدهر كقطاع المناجم أو المحروقات في بلد معين، فإن هذا سيؤثر على تأخر تطور الإنتاج في القطاعات الأخرى المحركة للنمو، التي تفقد ميزتها النسبية تدريجيا لصالح السلع المستوردة، إذ أن القطاع المزدهر يقوم بجذب عوامل الانتاج من القطاع الصناعي مما يؤدي إلى إنحلال تدريجي في التصنيع في الاقتصاد المحلي .

المبحث الثالث :العوامل المساعدة على ظهور وتغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد.

تشكل الموارد الطبيعية من الناحية النظرية مصدرا لتمويل التنمية في الاقتصاد، إذا ما وجدت البيئة الملائمة لها، من خلال سياسات تنموية، يتم من خلالها توجيه العوائد الريعية المتأتية منها إلى تحقيق تنمية مستدامة، إلا أنها في كثير من الأحيان تصطدم بواقع غياب آليات تفعيل الاقتصاد، الذي يعاني من ضعف وسائل تطويره، وتحويل هاته الموارد الريعية إلى رؤوس أموال عاملة، الأمر الذي يعمل على إيجاد مناخ ملائم وعوامل عديدة تساعد بدرجات متفاوتة على تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي، يمكن أن نفصلها كالآتي:

المطلب الأول :فشل السياسات الاقتصادية الكلية.

تعاني الدول الريعية التي تعتمد على تدفقات العملة الصعبة من المنتج التصديري كمورد وحيد للعملة الصعبة، والبند الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الخام، والمساهم الأساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة، تعاني من صدمات عنيفة متأتية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري في الأسواق العالمية، الأمر الذي يحدث إرتباكا لدى راسمي السياسات الاقتصادية الكلية، خاصة إذا كانت تستهدف تحقيق تنمية مستدامة في مختلف القطاعات والجوانب، وافتقارها لإستراتيجيات مخططة للوصول إلى هاته الأهداف، كل هذا يجعل السياسات الاقتصادية الكلية تشهد تخبطا يفقدها فعاليتها في تحقيق تنمية مستدامة.

يكون للدولة التي تمتلك موارد طبيعية من الناحية النظرية على الأقل موارد مالية ضخمة لتمويل القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، في حال تم توجيهها بالقنوات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد المحلي، الذي يعتبر تقليديا وغير قادر على التطور، بفعل فشل السياسات التنموية الاقتصادية الكلية، إذ من المفترض أن تستخدم العوائد الريعية لصادرات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير موارد مالية، قادرة على تغطية حاجة قطاع الأعمال الاستثماري للتمويل، الأمر الذي يمكنُ الاقتصاد المحلي من إحداث تعديلات بنيوية في قطاعاته، تمكنه من تحقيق نمو ذاتي بعيدا عن كونه اقتصاد ريعي قائم على الاستهلاك من ريوع الموارد الطبيعية، التي تكون في أغلب الأحيان غير متجددة ولها عمر افتراضي محدود[1] , إلا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة، وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية، من خلال السياسات الاقتصادية السيئة، سيؤدي حتما إلى فشل السياسات التنموية، ويبقى الاقتصاد يراوح مكانه، من خلال تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه يبقى غير قادر على النهوض بأعبائه، متكلا على عوائد الموارد الطبيعية، مما يؤثر على النسيج القطاعي في الاقتصاد المحلي، من خلال انحلاله تدريجيا لصالح قطاع الاستيراد الذي له انعكاسات جد

[1]. مايح شبيب الشمري – مرجع سبق ذكره – ص. ص 06

خطيرة، خاصة إذا كانت السلع المستوردة منتجات غذائية موجهة للاستهلاك وليست مواد أولية موجهة للعملية الإنتاجية، هاته الانعكاسات تكون بشكل جلي في مؤشرات الأداء الاقتصادي وخاصة الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات، إضافة إلى كون الاستيراد مؤشر جوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المحلي، من خلال تأثيره على الإنتاج المحلي والتوظيف، وكذا على الجانب النقدي ممثلا في الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي، وهذا ما حذرت منه العديد من الدراسات من مخاطر تهميش الدول التي تعتمد على منتج تصديري وحيد في مخططاتها الاقتصادية لتصدير السلع من غير المنتج التصديري، كما بينت هاته الدراسات أن التخصص الشديد في إنتاج وتصدير سلعة وحيدة، يجعل اقتصاديات هاته الدول تعاني من صدمات عنيفة متأتية من تقلبات أسعار المنتج التصديري، وما يتبعها من إنعكاسات سلبية على احتياطيات البلد من الصرف الأجنبي، وتقليل قدرة استيرادها نتيجة عجز ميزان المدفوعات[1] .

وللتخصيص أكثر فإن السياسات الاقتصادية الكلية وإن كانت تتحمل الوزر الأكبر في فشل تحقيق التنمية، فإن فشل التجارب التنموية ككل لها نصيب، من خلال النهج التنموي التي تطبقه الدول، إذ أن تجارب التنمية في الدول النامية حتى عهد قريب، تؤكد على أهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتجنبا لإقتصاد السوق، أصبح ينظر على أنه خطيئة كبرى وأنه لكي تزيد حوافز القطاع الخاص على الاستثمار فإنه يتعين على الدولة أن تبتعد عن التخطيط الاقتصادي وأن تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة، ونفس الشيء بالنسبة للبعد الاجتماعي للتنمية، حيث كان يعتبر ضمن أهداف التنمية والتقدم في الدول النامية أصبح الآن هذا البعد غير مرغوب فيه، باعتباره يشجع على التكاسل ويستنزف موارد مالية كثيرة وهو المسؤول عن العجز في الميزانية العامة، وعلى حين كان ينظر للضرائب كوسيلة أساسية للتوفيق بين متطلبات

[1] سارة جدي وقاسم حموري – إتجاه التأثير ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية– .العدد لد العدد 01– المعهد العربي للتخطيط يناير – 2014 ص08

التطور الاقتصادي) التمويلي (والعدالة الاجتماعية أصبحت كعائق أمام رؤوس الأموال على الاستثمار، ولذلك قامت حكومات تلك الدول بتخفيض الضرائب وعلى .الأخص الضرائب على أرباح المشروعات الإنتاجية والحد من تكاليف الرعاية الاجتماعية.

وعلى غرار تجارب التنمية السالفة الذكر، فإن لتزايد الديون وعدم تناسب العائد من القطاع العام مع موارده ولا مع الأموال التي ضخت إليه من ميزانية الدولة، وتحت ضغط الحاجة للمساعدات الأجنبية، كلها عوامل ساعدت وعجلت بالمناداة بالتخلص من القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص

المطلب الثاني :ضعف المبادرة لدى القطاع الخاص والاتكال على الدولة.

عانت البلدان النامية أثناء الفترة الاستعمارية ظروف جد قاسية من التهميش والتبعية، وظهور حالة من الركود الاقتصادي والتخلف التنموي على كافة الأصعدة، هذه الحالة أدت إلى ضعف المبادرة لدى الفرد، بحيث ولدت لديه حالة من الاستسلام والرضا بالأمر الواقع، وبعد منتصف القرن العشرين وظهور الحركات التحررية في هاته البلدان، والتي كانت أغلبها أنظمة شمولية ، اتبعت النظام الاشتراكي على اعتبار أن الدول الاستعمارية دول رأسمالية في أنظمتها الاقتصادية، أي أن البلدان النامية أتبعت النظام الاشتراكي ليس لفعاليته في تحقيق التنمية، وإنما كنوع من المقاومة والتحرر من التبعية للدول الاستعمارية.

وكما هو معروف عن النظام الاقتصادي الاشتراكي سيطرته على كل مفاصل الاقتصاد وفي كل الحالات، بحيث تكون الدولة هي المالكة لوسائل الإنتاج، وقطاع الخدمات وقطاع التجارة الخارجية والمواصلات وغيرها، أما القطاع الخاص فهو قطاع ثانوي ليس له أي دور تنموي ومساهمته في الناتج المحلي الخام ضئيلة أو تكاد تكون معدومة، أي أنه قطاع لا يلعب الدور التنموي المنوط به كقطاع أساسي محرك للنمو الاقتصادي، كما أن القطاع العام في النظم الاشتراكية يعتمد بصفة كبيرة على ريوع الموارد الطبيعية، الأمر الذي جعل الأنظار تتجه لدى الفرد في هاته الدول من العملية الإنتاجية إلى عملية توزيع ريوع الموارد الطبيعية، هاته الحالة ولدت لدى الفرد في هاته

البلدان شعورا بعدم القدرة على المبادرة، وقناعة بما يتلقاه من عوائد الريوع المتمثلة في تدعيم الأسعار لمختلف السلع والخدمات، أضفت هالة من الوهم لدى المجتمعات بأنها تعيش في حالة من لرفاه والتقدم الاقتصادي.

من جهة أخرى سعت هاته الدول إلى إقامة قطاع صناعي ضخم تم تمويله من المديونية الخارجية بضمان

عائدات الموارد الطبيعية، وهو ما أحدث العديد من الأزمات خاصة لدى الدول المصدرة للمحروقات، إذ أنه بحلول تاريخ استحقاق الديون الخارجية انخفضت الأسعار إلى أقل من تكلفة الإنتاج، مما أضطر الحكومات إلى إعادة الجدولة، واعتماد برامج التعديل الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية)صندوق النقد الدولي – البنك العالمي (وما تفرضه من شروط قاسية متمثلة في خوصصة القطاع العام وتسريح العمال، وتفكيك القطاع الصناعي بصورة متسارعة، ولدت ارتباكا لدى المسؤولين، وأدت إلى فشل إدارة التحول إلى اقتصاد السوق بعد انهيار النظام الاشتراكي، وبالتالي انحلال القطاع الصناعي المحلي الذي يقود قاطرة التنمية، ثم إن فهذه الدول وإن نادت ببرامج الخصخصة وتمليك وبيع بعض الوحدات الاقتصادية، الخدمية والإنتاجية للخواص إلا أنها لم تنجح في تصميم استراتيجيات فاعلة تشمل تطوير القوانين والتشريعات التي تراعي وضع القطاعات، التي ستقوم بتمليكها وخصخصتها أو بيعها للخواص، فلقد قامت حكومات هذه الدول بما يشبه التنازل عن الأصول الناجمة عن ثروة عامة هي ملك للمجتمع لأنها عائدة على عائدات الموارد الطبيعية، وبالتالي فهذه الحكومات لا تملك ما تقوم ببيعه أو إعطاءه للخواص، كما أن عمليات الخصخصة والتمليك وإن كانت تهدف إلى مشاركة القطاع الخاص في تحمل أعباء التنمية الاقتصادية وتخليص القطاع العام من إلى وظائف الاقتصادية، التي هي من طبيعة القطاع الخاص، إلا أن ذلك رتب بدوره فسادا ماليا لعله يكمن في انتقال

الاحتكارات الحكومية لوسائل الإنتاج والخدمات إلى احتكارات، خاصة عندما وقعت غالبية هذه الملكيات في أيدي وتحت تصرف أصحاب الشأن من

المسؤولين والقياديين في هذه الدول أو المنتفعين منهم، ولهذا لم تؤدي عمليات الخوصصة والتخصيص في مجملها إلى توسيع قاعدة التملك بل إلى احتكارات جديدة أكثر تأثيراً على المواطن وعلى حساب حاجاته خاصة بعد أن تخلت الدولة والقطاع العام عن مسؤوليتها في رعاية مواطنيها وتوفير الحاجات الأساسية لهم كالتعليم والصحة والمواصلات ، وهو ما عمق من حالة الخلل الهيكلي القطاعي في الإقتصادات المحلية، وعمق من ظاهرة المرض الهولندي.

إن فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق بعد انهيار النظام الاشتراكي في البلدان النامية التي تتوفر على

موارد طبيعة، وفي ظل حالة الاتكال على الدولة التي خلفتها المرحلة السابقة، وفرت مناخا لانحلال القطاع التقليدي سواء الصناعي أو الزراعي لصاح القطاع المزدهر المتمثل في القطاع الإستخراجي أو السلع الزراعية التجارية، وهو ما عمق من تغلغل المرض الهولندي، الموجود أصلا من الاعتماد على الموارد الطبيعية، وعدم تنافسية السلع المحلية نتيجة ارتفاع التكلفة لمتأتية من البطالة المقنعة، ثم إن أغلب مؤسسات القطاع العام لم تكن تحقق أرباحا1 ، بل على العكس تماما كانت تشكل عبئا على ميزانية الدولة، من خلال رصد مبالغ طائلة لدعم عجز هاته المؤسسات، كل هاته الأسباب تولد المناخ المناسب لتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

المطلب الثالث :الفساد وتزاوج الثروة والسلطة.

إن متلازمة المرض الهولندي المتمثلة في وفرة موارد طبيعية طائلة وتخلف تنموي، أصبحت أمرا واقعا ومسلما به منذ سبعينات القرن الماضي، على اعتبار أن هاته الوفرة عادة ما يرافقها سوء استغلال، وعدم توجيهها بالشكل المطلوب لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، كما أنها تولد مناخا سياسيا تنمو فيه نزعات سلطوية وحكم شمولي، يحكم قبضته على ريوع الموارد الطبيعية، ويقوم

بتوجيهها نحو النفع الخاص للطبقة الحاكمة المتمسكة بالسلطة، متمثلة في تضخم ثرواتها وحساباتها المصرفية في الخارج، في تزاوج غير شرعي بين الثروة والسلطة، مع تقلص حصص المواطن من ثروات البلاد، مما يولد مشاعر سخط بين المهمشين اقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي، ومن ورائه عدم استقرار أمني كما هو الحال في دول الربيع العربي حاليا، وهذا كنتيجة حتمية لاحتكار الثروة من قبل السلطة الحاكمة، التي تنفرد بالقرار وغياب الشفافية والمساءلة وبذلك تمثل قمة الفساد.

هذا الأخير " أي الفساد "الذي أصبح المعضلة الأساسية التي تواجه النظام العالمي، إذ يحول عوائد الموارد الطبيعية التي تعد مصدرا أساسيا للتمويل، يحولها من مجالات التنمية إلى تحقيق نفع خاص، من خلال استعمال السلطة سواء كانت تشريعية تنفيذية أو قضائية، أي أنه يعبر عن عيب الانحراف في استعمال السلطة، لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة، كما أنه يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – نحو آفاق جديدة" التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي " العامة أو الاعتداء على المال العام، وهي الظاهرة الأخطر التي تعاني منها المجتمعات، كما أنه يؤدي إلى تدهور كفاءة وفعالية الأداء الاقتصادي وتراجع المنافسة وبالتالي تراجع الاستثمار تدريجيا في شكل انحلال تدريجي لقطاع التصدير التقليدي من غير قطاع الموارد الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى تدني الأجور وانتشار البطالة وما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن إطار حلقة الفساد المفرط

يلعب الفساد دورا كبيرا في توفير المناخ المناسب لتغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد من خلال آثاره السلبية على كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، الذي يمثل بامتياز المرتع المناسب لتفشي الفساد بالدرجة الأولى، ثم على باقي القطاعات بالدرجة الثانية.

إذ طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع" الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي.

ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي، ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر، كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات وباختصار يعد الفساد المعوق الأول للتنمية المستدامة، ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد، والفساد لا يؤثر على الناس الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخصيص وتوزيع الموارد العامة) ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية (والذي يمارسه المسئولون المحليون الفاسدون، ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة، ويعوقها من أن تصبح غنية، وعليه يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سؤ تخصيص لموارد هذا المجتمع، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية كل هاته العوامل تمثل مناخا مناسبا لتغلغل المرض الهولندي، وما تتميز به أن تغلغل المرض الهولندي من خلالها، أو بسببها يكون طويل الأجل، ويتطلب سياسات اقتصادية ذات فعالية وتكون على المدى الطويل حتى يتم التخفيف من آثارها تدريجيا، إضافة إلى

سياسات ردعية من خلال سن قوانين تعمل على مكافحة هاته المسببات تكون مصاحبة للسياسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول

تعتمد الكثير من الدول على الموارد الطبيعية في تمويل اقتصادها، وذلك عن طريق تصديرها ومحاولة زيادة إنتاجها، مما يجعلها دولا ريعية، ومن بين المنتجات الريعية يتواجد البترول كأهم مورد طبيعي ناضب اعتمدت عليه مختلف الدول خاصة العربية منها، وما جعله مركز اهتمام الدول وزيادة مكانته في أسواق الطاقة هو انخفاض تكاليفه وسهوله استخدامه مقارنة بمصادر الطاقة البديلة التي لازلت تكاليفها عالية نسبياً حتى في حالات ارتفاع أسعار البترول.

تناولنا في هذا الفصل، معظم المفاهيم المرتبطة بموضوع المرض الهولندي، ابتداء من محاولة فهم الاقتصاد الريعي، كما حاولنا تسليط الضوء على مختلف النظريات المفسرة له، وحسب هذه النماذج تقسم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات، القطاع المهيمن والقطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي. كما تطرقنا إلى أهم المسببات للمرض الهولندي.

الفصل الثاني

١

تمهيد

تدفعنا كل من هيمنة قطاع الريع على الاقتصاد الوطني، وتشوه بنيته الاقتصادية وخمول القطاعات المنتجة وتراجع تنافسية منتجاته خارج المحروقات، إلى التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من أعراض المرض الهولندي خلال الفترة المدروسة؟

ينتقل أثر القطاع الاستخراجي عند تعرضه إلى صدمة إيجابية إلى باقي القطاعات، حيث يترجم الأمر في ازدهار قطاع الموارد الطبيعية، وانتكاس القطاع التبادلي(الممثل في الزراعة والصناعة) بما يطلق عليه بأثر اللاتصنيع، كما ينتعش القطاع غير التبادلي والذي يؤدي إلى استقطاب اليد العاملة الآتية من القطاع التبادلي، وهو ما يعرف بأثر انتقال عوامل الإنتاج(في الأمد القصير يتعلق الأمر بانتقال عنصر العمل وليس رأس المال)، أما أثر الإنفاق فيتمثل في تحسن قيمة العملة المحلية وتراجع تنافسية السلع التبادلية في الخارج.

استند النموذج على مجموعة من الفرضيات التي يتحقق في ظلها التحليل السابق، والمتمثلة إيجازا في الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الكاملة، أي الاستغلال الكلي والعقلاني لعوامل الإنتاج (رأس المال والعمل مع عدم تنقلها على المستوى الدولي، وصعوبة تحرك رأس المال بين القطاعات،وعدم استقبال يد عاملة أجنبية.)

المبحث الأول:مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة وتطويرها.

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه النقطة من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

أولا: الاحتياطات النفطية

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر

النفط في الجزائر. و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلا الفترة الممتدة من (1971-2013)[1].

وقد أعلنت شركة "إيني" الإيطالية امتلاك الجزائر احتياطات من النفط والغاز والطاقة الشمسية تكفي لتغطية احتياجات الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، وقال الرئيس التنفيذي للشركة العاملة في مجالي النفط والغاز، كلاوديو ديسكالتسي، الاثنين، إن الجزائر ودول شمال أفريقيا تمثّل أحد أفضل البدائل لتنويع مصادر الطاقة للقارة الأوروبية، وجاءت تصريحات ديسكالتسي خلال كلمة له، أمس الاثنين، في مؤتمر "الأيام التقنية والعلمية"، الذي تنظّمه شركة "سوناطراك" الجزائرية المختصّة في استغلال الموارد البترولية، خلال الفترة من 16 إلى 19 أبريل الجاري، في مدينة وهران.

[1] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران، 2016، ص86.**

ويظهر الجدول التالي الاحتياطات التي تزخر بها الجزائر والتي تمثل المورد الطبيعي الهام والذي يشكل ريعا لها.

الجدول رقم 01 : تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1971-2013).

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الاحتياطي	6300	8440	8200	8080	9440	9220	9000
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1992
الاحتياطي	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطي	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p19, 2007, P17,2014 ,P 22.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971، وإن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية السبعينات إلى غاية 2004 ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2013 بما يعادل 12200مليون برميل في السنة.

المطلب الثاني: الطاقة الإنتاجية

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ و الإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي[1]:

[1] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران، 2016، ص88**

الجدول رقم02 تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2013)

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785,4	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161,2	1153,8	1019,9	797,8	704,8	660,9	695,4
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672,4	673,9	684,2	656,6	727,3	789,9	803,0
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756,5	747,3	752,5	752,5	806,7	846,1	827,3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749,6	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
الإنتاج	1368,8	1371,	1356,0	1216,0	1189,8	1199,8	1202,6

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,1999, p42, 2007, P21,2014,P30.

مع بداية الألفية الجديدة دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي

حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199,8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202,6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال.

المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تبيان مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي سوف تبين لنا مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وكذا مدى ارتباطه به.

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي الذي شهدنه الجزائر منذ الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 وإلى حد الساعة، وذلك بسبب الانتعاش الكبير الذي عرفته العوائد النفطية بعد هذه السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحول موازين القوى في السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة للنفط.

تكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر من خلال البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. ابتداء من المخططات الاقتصادية الكبرى إلى غاية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق منذ سنة 2001 وإلى غاية اليوم.

يظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2014 وهذا راجع إلى البحبوحة المالية المحققة والتي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي.

سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع، باعتبار البترول العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي أكثر فأكثر من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج لمحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3 % لسنة 2008[1] وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء هذه الثورة السعرية التي عاشتها الأسواق النفطية العالمية.

[1]– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.

أولا: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي(PIB) للفترة2000 2015

يشكل قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر، ولذلك لم تنفك الجزائر تضخ فيه استثمارات ضخمة، انعكست في شكل نمو للقطاع من خلال حجم الإنتاج المتزايد من النفط والغاز الطبيعي، وعليه سوف نتطرق إلى معدلات نمو القطاع، لنعرج بعد ذلك إلى حجم الإنتاج المتزايد للقطاع على النحو الآتي:

جدول رقم03 : مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام الاسمي في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	31,54	34.2	32.7	35,6	37,7	44.3	45.6	43,6	45
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015			
المحروقات	31,2	34,9	36,1	30	27	18,8			

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012-2016.

من خلال الجدول نجد أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى ببلوغها نسبة **31,54** %سنة 2000 ليعزز القطاع مكانته ببلوغه نسبة % 45.6 سنة 2006ونسبة %**43,6** سنة 2007 ، ليشهد تراجعا ما بين سنتي 2009 و 2010 نتيجة تخفيض الشريك الأجنبي لحصة التصدير للنفط بفعل تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، هذه الوضعية كرست الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري على طول فترة الدراسة باعتماده الكامل على القطاع المزدهر، مما عزز فرضية وجود المرض الهولندي، على اعتبار أن القطاع المزدهر يؤدي إلى إنحلال تدريجي في القطاع التبادلي، لصالح القطاع غير التبادلي نتيجة أثر الإنفاق وأثر تحرك الموارد.

ثانيا: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها[1] بنوعيها النفطية و العادية.

وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات[2]، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد الأخرى، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال فترات مختلفة نوجزها فيمايلي:

تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي سجلت فيها الجباية النفطية أعلى مستويات لها، وهذا نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط خي هذه الفترة.

[1]– غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان، 1998،ص72.

[2]– بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"،مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 -2010، ص37.

الجدول رقم 04: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	الإيرادات الكلية (مليار دينار)	الجباية النفطية (مليار دينار جزائري)	النسبة المئوية %
2001	1 505,5	1 001,4	66,5
2002	1 603,3	1 007,9	62,9
2003	1 974,4	1 350,0	68,4
2004	2 229,7	1 570,7	70,4
2005	3 081,7	2 352,7	76,3
2006	3 639,8	2 799,0	76,9
2007	3 687,8	2 796,8	75,8
2008	5 190,5	4 088,6	78,8
2009	4 379,6	2 412,7	65,6
2010	4 379,6	2 905,0	66,3
2011	5 790,1	3 979,7	68,7
2012	6 339,3	4 184,3	66,0
2013	5 940,9	3 678,1	61,9

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2005-2010-2013.

ثالثا: مساهمة النفط في قطاع التشغيل

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من خلال الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمته في

التشغيل تبقى محتشمة وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأ س المال وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: مساهمة القطاع النفطي في التشغيل خلال الفترة(2001-2013)

السنوات	السكان العاملون بالآلاف	عمال القطاع النفطي	النسبة المئوية %
2001	5 199	36 323	0,7
2002	5 462	36 558	0,67
2003	5 741	36 053	0,63
2004	5 981	43 154	0,72
2005	6 222	37 205	0,6
2006	6 517	38 012	0,58
2007	6 771	39 733	0,59
2008	7 002	41 204	0,59
2009	9 472	47 566	0,5
2010	9 736	47 963	0,49
2011	9 599	51 521	0,54
2012	11 423	50 608	0,44
2013	11 964	48 798	0,41

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2005-2007-2012-2013، أعداد مختلفة من التقرير السنوي لسونطراك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع النفطي لا يساهم في التشغيل إلا بنسبة ضئيلة جدا تراوحت خلال الفترة (2001-2013) ما بين 0,44 % إلى 0,70 % من السكان العاملين.

رابعا: مساهمة النفط في حجم الصادرات: يوضح الجدول أهم الصادرات

الجدول رقم 06 مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(2000-2013)

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %
2000	21,65	21,06	97,27
2001	19,09	18,53	99,03
2002	18,71	18,11	94,87
2003	24,47	23,99	98,03
2004	32,22	31,55	97,92
2005	46,33	45,59	98,40
2006	54,74	35,61	65,05
2007	60,59	59,61	98,38
2008	78,589	77,194	98,22
2009	45,168	44,415	98,33
2010	57,090	56,121	98,30
2011	72,888	71,661	98,32
2012	71,736	70,584	98,39
2013	64,377	63,327	98,37

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012 -2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكلية، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة (1997-2012) ما يعادل 83,20 % من مجموع الإيرادات الكلية، كما أن قيمة الصادرات النفطية عرفت نموا كبيرا خصوصا في سنة 2001 إذ بلغت مقدارها 18,53 مليون دولار أمريكي ما يعادل نسبة 99,03 % من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، ثم انخفضت بمعدل طفيف جدا لتحافظ على نسبة 98 % خلال الفترة 2007-2011 ، وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي عرفتها أسعار النفط، حيث بلغ سعر النفط سنة 2008 حوالي 99,97 دولار للبرميل، غير أن انخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 2009 والتي أدت إلى انخفاض متوسط سعر النفط إلى 80,72 دولار ، فهذا ما أدى إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية إلى 44,41 مليون دولار بعدما كانت قيمتها سنة 2008 ما مقداره 77,19 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني: مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري

تميز القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي في الجزائر الذي يعتبر قطاعا تقليديا بأنه غير قادر على امتصاص اليد العاملة بالقدر المطلوب، ناهيك على أن العمالة فيه موسمية، كما تصدر القطاع غير التبادلي في الجزائر مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المشهد الاقتصادي والتنموي، وذلك بالنظر للمكانة التي أعطتها له هاته السياسة، والتي كانت ممولة بشكل كلي من ريع المحروقات، المتأتي من ارتفاع أسعار النفط في فترة الدراسة.

المطلب الأول :مساهمة القطاع التبادلي في تركيبة الناتج م.خ .في الجزائر للفترة2000 .2015

والقطاع الصناعي الذي تحول إلى سياسة الأخذ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة الدراسة، والتي بلغت نسبة % 61 منها للقطاع غير التبادلي، خاصة الأشغال العمومية وأعمال

المنفعة العامة، هذا الوضع كرس متلازمة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في القطاع التبادلي وضاعف من ركوده وأفقده قيادة قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين:

1. **قلة الأيدي العالمة المؤهلة** :حيث وقع اختلال بين إنشاء المصانع وتكوين الإطارات والأيدي العاملة المؤهلة والمكونة القادرة على إدارة وتشغيل هذه المصانع بالكفاءة المطلوبة، إضافة إلى القدرة على صيانتها.
2. **المشاكل التنظيمية** :عرف تسيير القطاع العام الذي كان الوجه الوحيد للاستثمار نقائص تعود إلى حجم الاستثمارات وإلى تعدد وظائفها، وكثرة الأعمال الفرعية التي تقوم بها مما أدى إلى تداخل الصلاحيات الاقتصادية، أدى في النهاية إلى إعادة الهيكلة التي لم تؤتي ثمارها في القطاعين معاً ألفلاحي والصناعي على حد سواء، لتجد الحكومة نفسها مضطرة إلى الخوصصة التي أدت إلى إنحلال القطاع الصناعي بالإضافة إلى هذين العاملين نجد عامل مهم أدى إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد، والتي نجمت عن المخططات الإنمائية التي لم تكن متوازنة في معظمها، حيث كان كل مخطط يمنح الأولوية لقطاع على حساب قطاع آخر، ناهيك عن تأزم الوضعية المالية سنة 1986، واستمرار العجز المزدوج في الميزانية .العامة وميزان المدفوعات إلى غاية سنة2000 من جهة أخرى ساهمت السياسة النقدية المنتهجة عند بدء برامج الإصلاح الاقتصادي بارتفاع أسعار إلى زيادة تكاليف المشاريع الصناعية خاصة وإنخفاض هامش الربح، ما أثر على تكاليف المستثمرين، هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية نتيجة تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، أدى إلى تحجيم الصناعات التصديرية.

أن وضعية القطاع التبادلي في الجزائر والتي أدت إلى انحلاله، ليس مردها بالدرجة الأولى إلى أعراض المرض الهولندي فقط، وإنما أيضا إلى فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، من

خلال فشل برامج التعديل الهيكلي بشقيه التثبيت والاستقرار، ناهيك عن الفشل الذريعة لبرنامج الخوصصة الذي عمل بقصد أو بدون قصد على تفكيك القاعدة الصناعية.

الجدول07: رقم معدلات نمو القطاع التبادلي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	5-	5,3-	0,5-	13,2	1,3-	19,7	3,1	1,9	4,9
الصناعة	3,9-	1,9	1,2	2	2,9	1,5	1,3-	4,5-	2,2-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
الفلاحة	21,1	4,6	11,6	7,2	8,2	2,5	6		
الصناعة	8,5	3,4	3,9	5,1	4	4	8,4		

المصدر: تقارير البنك المركزي

من خلال الجدول أعلاه سجل القطاع الفلاحي في الجزائر في هاته الفترة معدلات نمو سالبة تعود بالدرجة الأولى النزوح الريفي بسبب العشرية السوداء، من جهة أخرى فإن القطاع الفلاحي في الجزائر يتميز بأنه قطاع تقليدي يعتمد على الزراعة الموسمية المناخية أساسيا، أي أن ت راجع القطاع في هاته الفترات مرده إلى السنوات العجاف التي شهدها في الفترة الممتدة من 2000

الانعاش الاقتصادي سنة 2004 ، بدأت آثاره من خلال برنامج الدعم الفلاحي تظهر جلية في شكل تحسن ملحوظ في معدلات نمو القطاع والتي تبقى موجبة على طول فترة الدراسة، بإستثناء سنة2005 التي تبقى قيمة شاذة.

من جهته القطاع الصناعي شهد تراجعا مس كل قطاع الصناعة دون إستثناء، إبتداءا من سنة1994 بواقع % 4.4 – سنة 1994 لتصل % 7.9 – سنة 1997 ، وهذه الأرقام إن دلت على شيئ فإنما تدل على حجم الانحلال المتسارع في القطاع الصناعي، وبما أن سياسة التحول

تقتضي فتح السوق للقطاع الخاص الداخلي والخارجي، مما زاد من أزمة قطاع الصناعة الذي يفتقر للميزة التنافسية، هذا الوضع أدى إلي تراجع في القطاع الصناعي الذي يتربط بعلاقة وثيقة من خلال الصناعة التحويلية الغذائية، تراجع وصل إلى % 30 من قدرة الإنتاج مما أدى إلى تعطيل نسبة كبيرة في الآلات الإنتاجية والتوجه نحو تفكيكها، و دف من خلال هذا العرض إلى إبراز أثر فترة التعديل الهيكلي وبرنامج الخوصصة في هاته الفترة على القطاع الصناعي، الذي ما إنفك يشهد إنحلالا متسارعا وصولا إلى فترة الدراسة حيث سجلت أكثر من 88مؤسسة كبيرة تم خوصصتها ليتم تفكيكها فيما بعد، نتيجة عدم الخبرة أو عوامل أخرى، ونتيجة لهذا شهدت على الرغم من برامج الدعم والإنقاذ للمؤسسات الصناعية خاصة الاستراتيجية منها، شهدت معدلات نمو سابلة في سنوات الدراسة كما يبينه الجدول أعلاه، إلا أن هذا الوضع لم يمنع من تسجيل معدلات موجبة إلا أن البارز هو تذبذب نمو القطاع على طول فترة الدراسة.

الجدول رقم08: معدلات نمو القطاع التبادلي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	5-	5,3-	0,5-	13,2	1,3-	19,7	3,1	1,9	4,9
الصناعة	3,9-	1,9	1,2	2	2,9	1,5	1,3-	4,5-	2,2-
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
الفلاحة	21,1	4,6	11,6	7,2	8,2	2,5	6		
الصناعة	8,5	3,4	3,9	5,1	4	4	8,4		

المصدر: تقارير البنك المركزي

من خلال الجدول أعلاه تبقى مساهمة القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي دون المستوى المطلوب، بل على العكس من هذا شهد في العديد من المرات معدلات نمو سالبة، تعكس التراجع المستمر لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، بنسب نمو تراوحت % 12.72

إلى % 20 في حالات قليلة، وبمعدل ، – 2015 * 1.0683t×5.2581 = Yوهي تأخذ إتجاها تصاعديا بدالة نمو أسي للفترة2000 نمو أسي % 0.07 لهاته الفترة، إلا أن الملاحظ أنه يبقى دون القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، وبل وحتى دون معدل نمو الرسوم الجمركية، التي تساهم بنسبة أكبر من هذا القطاع الذي من المفروض أن يكون محرك النمو الاقتصادي في الجزائر، ويعود وزن قطاع الفلاحة في تركيبة الناتج بالرغم من تذبذباتها إلى برامج للتجديد الفلاحي و الدعم الفلاحي بإختلاف صيغها لفترة الدراسة، أهمها الإستراتيجية الوطنية التي ركزت على تحفيز الإستغلال الفلاحي.

من جهته القطاع الصناعي وبالرغم من معدلات النمو السالبة ، يبقى يساهم بنسبة متدنية مقارنة بباقي القطاعات، وهذا راجع إلى فشل برنامج الخوصصة، والتركيز على الصناعات الخفيفة المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن القطاع الصناعي وبغض النظر عن التنافسية والجودة وغياب التطوير والبحث على مستوى مؤسساته، نشير إلى أن الدخول في مرحلة اقتصاد السوق وتحرير القطاع للخواص كانت فعليا بداية من سنة 2000 ، على اعتبار الوضع الأمني قبل هاته السنة، ما يجعل الصناعيين الخواص المستثمرين لا يملكون خبرة في تسيير المجال الصناعي حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005–2012 ما قيمته 2018 مليار دينار جزائري، إلا أن نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة المعملية قد حققت انتعاشا جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة

تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة، إذ أنه من الضروري تشييد اقتصاد إنتاج صناعي وزراعي وخدماتي من خلال امتصاص فعّال للادخارات المالية المتراكمة[1].

تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 وإلى غاية 2014 .

فلقد قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مبلغ 65,4 مليار دينار[2]، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق[3]، أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دينار[4]، ليخصص له مبلغ 1000 مليار دينار ضمن المخطط الخماسي الثاني (2010- 2014)[5].

---

[1]- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 10.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87.

[3]- توشي محمد، بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ص 05.

[4]- البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005، الجزائر، ص- ص 06-07.

[5]- برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، سفارة الجزائر في تونس، ص 03، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.ambdz.tn/Algerie/Economie%20en%20Algerie_vAr.php، تاريخ الزيارة، 2015/06/12.

ومن هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001- 2014، بلغ ما قيمته 1337,5 مليار دينار جزائري[1]، وهذا في شكل إعانات وقروض تم منحها للفلاحين من أجل محاولة إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كان يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الجزائر، والتي كان من أسبابها انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض في العوائد المالية المحققة للدولة، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي، إلا أن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي كان ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي النفط والخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 2000-2012 سوى 8,59% وهذا لارتباطه القوي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة.

حسب نظرية المرض الهولندي فإن القطاع التبادلي يساهم بنسبة أقل من مما يساهم به القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي كل على حدى، إلا أننا لا نستطيع الجزم هنا بوجود الظاهرة حسب هذا المؤشر، لأن انحلال القطاع الصناعي كما أشرنا مرده إلى فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، وليس حسب نظرية المرض الهولندي وتأثير القطاع المزدهر، في غمرة هذا التعقيد هناك من الخبراء الاقتصاديين من يلجأ إلى الحكم عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في فترة الدراسة من خلال سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تم توجيه أغلب مشاريعها إلى القطاع غير التبادلي بنسبة تصل إلى % 61.3 من المؤسسات المنجزة1 ، وهو ما يرجح فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

[1]- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني :مساهمة القطاع غير التبادلي في تركيبة ن م.خ .في الجزائر للفترة2000 2015

مول القطاع غير التبادلي مباشرة من الريع البترولي، الأمر الذي أدى إلى ازدهار القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، في تجل واضح لأعراض المرض الهولندي.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى هاته الإشكالية، والتي مفادها أن الصدمة الموجبة للقطاع المزدهر، هي المسبب الأول لازدهار القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، وأدت إلى تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 08 مساهمة قطاعي الخدمات والبناء أ.ع .في الجزائر للفترة2000 2015.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	9,8	9,8	5,1	2,8	8	7,1	11,6	9,8	9,8
الصناعة	2,1	6	5,3	4,2	7,7	6	6,5	6,8	7,8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
الفلاحة	9,1	6,6	5,2	8,2	6,8	6,8	4,7		
الصناعة	7,2	7,3	7,3	6,4	8,5	8,1	5,3		

المصدر: تقارير البنك المركزي

من خلال الجدول، نلاحظ التطور الذي عرفه قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي ما إنفك يعزز مكانته في تركيبة الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، حيث إنتقلت النسبة من 9.8 %سنة2000 لتصل إلى % 11 كأعلى نسبة يسجلها القطاع، ويعود السبب في هذا إلى انطلاق برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال محور البرامج الكبرى والهياكل القاعدية، في إطار

مشروع 02 مليون وحدة سكنية بالإضافة إلى الطريق السيار شرق – غرب، والطريق السيار شمال –جنوب، وما يلاحظ من الجدول هو تراجع النسبة عند بداية فترة تطبيق كل برنامج، مثل سنة 2004، وسنة 2009 ، والتي نرده إلى إنتهاء بعض الأشغال الكبرى، وما يلاحظ على معدلات مساهمة القطاع في الناتج المحلي هو أن نسبه غير متذبذبة بشكل كبير، إذ لا تقل عن7% على طول فترة الدراسة، معززة بذلك مكانة القطاع كثالث مساهم في الناتج المحلي الخام في الجزائر بعد القطاع المزدهر وقطاع الخدمات.

هذا الأخير الذي يتميز بنسب مساهمة عالية في الناتج المحلي الخام على طول فترة الدراسة، ببلوغه 2002، لتصل إلى % 36 سنة 2009 كأعلى نسبة للقطاع، ويعود الفضل في %نسبة تفوق ال33 ذلك إلى البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال التوسع في منح خطوط النقل وبناء محطات الكهرباء، ناهيك عن خدمات الإدارات العمومية، كل هذا لعب دور القاطرة التي تقوم بالجر الخلفي لقطاع الخدمات.

ما يمز القطاع غير التبادلي في الجزائر هو أنه ممول بشكل كلي من الصدمة الموجبة للريع البترولي، والتي كانت صدمات موجبة على طول فترة الدراسة، بإستثناء السنوات الأخيرة بداية من النصف الثاني من سنة 2014، بسبب تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي والتنافس السعودي الايراني من خلال إستعمال إنتاج النفط كوسيلة للمواجهة بينهما.

وبالرغم من تميز الإقتصاد الجزائري بنوع من التعقيد، إلا أن الثابت فيه هو الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الإنفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت2000 – 60%بمتوسط 35 إلى 45 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة

وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن قطاع الخدمات وعلى رأسه قطاع النقل والكهرباء توسع بشكل ملحوظ وهذا، يخدم البنية التحتية ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ أن النقل والكهرباء والتشييد هما سلع معمرة يكون لها فضل كبير عند الخروج من وضعية الاعتماد على القطاع المزدهر، إلا أن ما يعاب على سياسة الإنعاش الاقتصادي هو معالجتها للبطالة من جانب اجتماعي وليس اقتصادي، من خلال سياسة التشغيل المنتهجة حتى سنة 2012 ، المتمثلة في التشغيل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل ومكاتب

المساعدة على الإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى الاعتماد على الأشغال ذات الكثافة العالية في اليد العاملة الموجهة للمنفعة العامة، هاته السياسة التشغيلية أدت مع مرور الوقت إلى تضخم الجهاز الإداري بشكل غير مسبوق، أدى فيما بعد إلى اضطرابات اجتماعية أثرت على سيرورة القطاعات الإدارية، من جهة أخرى فإن الجهاز الإداري هو جهاز مستهلك وليس جهاز منتج، أي يتم من خلاله تحريك الدورة الاقتصادية من خلال المضاعف، على اعتبار أنها سياسة كينزية توسعية في هذا الجانب، وبصيغة أخرى إن هذا التضخم ما هو إلا هدر للموارد الاقتصادية واليد العاملة، والذي يشكل في الأصل بطالة مقنعة لا غير، تكشف تخبط السلطات وعدم قدرتها على تطبيق سياسة ناجعة لامتصاص البطالة بمشاريع منتجة.

من المعروف أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تركز في إستراتيجيتها المالية على الحماية الاجتماعية والأشغال القاعدية الكبرى، بالإضافة إلى تضخيم الجهاز الإداري فيما بات يعرف بسياسة شراء السلم الاجتماعي، ومن المسلم به أن هاته السياسة ببرامجها الضخمة ممولة بشكل كلي من ريع القطاع المزدهر، الذي أدى التوسع فيه إلى انحلال القطاع التبادلي للأسباب السابقة الذكر، وإن كان القطاع المزدهر هو سبب الانحلال بصورة أقل، إلا أن الثابت هو نمو القطاع

التبادلي، من خلال الجنوح الهائل للإنفاق العام الممول من الريع الخارجي للمح روقات، على حساب القطاع التبادلي، وهو ما يظهر جليا في شكل أعراض
لظاهرة المرض الهولندي في الجزائر لهاته الفترة.

تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها هذا القطاع، والتي كان لها الفضل بالنهوض بهذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات سابقة، هذا ما بوأه أن يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % خلال الفترة 2000-2012[1]، بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدتها الجزائر ابتداء من دخول الألفية الجديدة ، وهذا عن طريق مساهمته المباشرة في العمليات والبرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري[2]، والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع، إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو يبقى ضعيفا وهذا نتيجة قلة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة.

[2]- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، المرجع السابق، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، المرجع السابق.

المبحث الثالث: سبل معالجة المرض الهولندي

إن البحث عن الريع ليس سيئًا في حد ذاته، والذي يهم هو معرفة ما إذا كان سيؤدي إلى ازدياد الأنشطة المنتجة أو غير المنتجة أم لا ؟ يمكن اعتبار الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات البترولية ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع أو الخدمات، ونفس هذه الموارد تعتبر كشكل خاص للمزايا المقارنة. لكن تحليل نظريات " الظاهرة الهولندية) " والنمو الداخلي يسمح لنا بنفي هذا الطرح، إذ تشير الظاهرة الهولندية إلى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية (نتيجة لظروف ومتغيرات خارجية)، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريعا ودائما وغير مرتقب مما يؤدي إلى حدوث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي

إن النموذج الساكن للنمو الذي عرضه Neary et Corden [1982] توصل إلى أن حدوث طفرة في تحويل الموارد يؤدي إلى تراجع في التصنيع من خلال وجود أثرينحقيقيين هما أثر الإنفاق الناتج عن تحول الموارد وأثر نقدي يسمى بأثر السيولة النقدية وعليه سيتأثر القطاع الصناعي نتيجة تحسن وضعية العملة الوطنية (ارتفاع قيمتها) وارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وعبر ارتفاع نسبي للأجور في القطاع الصناعي نظرا لزيادة الطلب على الخدمات بسبب ارتفاع المداخيل، لذلك يمكننا التأكيد بأن تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخا مزدوجا كالتالي:

المستوى الداخلي: إنه يضعف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات وأيضا بسبب توجيه

الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية – .

المستوى الخارجي: قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتي يعرفها العالم حاليا، كتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات إنتاجية)

إن وضعية الجزائر لها بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية، وتتمثل هذه المظاهر فيما يلي :

1. تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97 % من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة؛
2. تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى؛
3. إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة؛
4. عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.

فدرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي مؤكدة إذا رجعنا لإحصائيات سنتي 2004 و2008 ، فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة البترولية الأولى سنة 1971 حوالي 25 % من إجمالي الصادرات، وأصبحت في حدود 12 % سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير الأول في أسعار البترول ، ثم بلغت 25,2 % فقط سنة 2008 .

يتبين من هنا ارتباط الإيرادات من العملة الصعبة بأسعار البترول، ويكاد يكون تأثير بقية(القطاعات الاقتصادية غير ذا أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر)

إن هذا الدور الأساسي للإيرادات النفطية يعيق في الواقع كل محاولة لتنويع الصادرات ويضع الجزائر في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبترول ويمنع تحقيق نمو طويل الأجل يمكن تقديره مسبقا .ويمكن من حيث التحليل النظري الربط بين آثار تحقق الظاهرة الهولندية على البلدان المصدرة للمواد الأولية ونظريات التبعية والسيطرة التي تعد من النظريات الأولى التي قدمت تحليلا معمقا حول الأسباب المعيقة لتنمية البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأولية ، وقد فسرت ذلك بالسلوكيات الريعية التي تمت ملاحظتها عقب الصدمات النفطية في البلدان المصدرة للبترول والتي تجسدت من خلال زيادة حجم الاستهلاك العمومي والخاص الذي بلغ درجات عالية من التنوع، مماثل وقد يفوق في بعض الأحيان المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة، بينما بقيت الهياكل الإنتاجية والصادرات الصناعية جد محدودة بل وضامرة.

إن تحسين المستوى المعيشي (التعليم، الصحة، السكن، الاستهلاك...) في الاقتصاديات الريعية يمثل المظهر الأساسي للتنمية، ولكن بدون تحقيق نمو حقيقي، أي وجود قاعدة إنتاجية حقيقية، لا يمكن للمستوى المعيشي المرتفع في هذا النوع من الاقتصاديات أن يعكس تنمية حقيقية للقوى المنتجة . إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة للتنمية المستندة للريع النفطي، يستدعي في الحقيقة ضرورة تشجيع تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات الإنتاجية المولدة لقيم مضافة حقيقية وخالقة لمناصب جديدة للعمل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا تمت تهيئة مناخ الاستثمار الملائم.

المطلب الثاني : معالجة المرض الهولندي

يمكن معالجة المرض الهولندي من خلال بعض الإجراءات والسياسات التي يمكن للدولة أن تقوم بها على مختلف المستويات، وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او تفعيل القطاع الزراع مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي، ومن خلال تتبع خصائص المرض الهولندي يمكن وصف الإجراءات كالتالي:

أولا: ضرورة التنويع الاقتصادي

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد)؛
2. – الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية .؛
3. زيادة أثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى .

يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات . إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة

والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات. لقد لاحظنا لدى متابعتنا لمدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تحسنا ملموسا إذ كانت مساهمته في PIB سنة 1992 في حدود 62 % لتصبح في حدود 76 % سنة 2000 ،ولكن نظرا لحجم قطاع المحروقات العمومي، فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام الكلي تبقى أقل من 50 % .ولمعرفة حدة ظاهرة تركز وعدم تنويع الاقتصاد الجزائري ندرج الجدول الموالي الذي يبرز درجة تركز الصادرات الجزائرية والتي تعبر بدورها عن تركز الأنشطة الإنتاجية.

يُعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل."

كما ويُعرَف التنويع الاقتصادي على انه "استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البني التحتية والاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي". كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي."

ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد."

ويعرف أيضا على انه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً ". كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً.

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي اي يتم الحصول عليه دون ان تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد (مثلا زيادة السكان مع انخفض أو ثبات الطاقة الإنتاجية مما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو غيرها) أو في خارجه (مثلا زيادة المنتج العالمي من ذلك المورد فتنخفض أسعاره أو غيرها.

إذن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما أن للتنويع هذه الأهمية الكبيرة، إذن ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد أن تسلُك طريق التنويع الاقتصادي، من اجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات، وذلك من خلال الإفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة ام الفاشلة، لأن الأولى

تفيدنا في النجاح اما الثانية (الفاشلة) فتفيدُنا في التجنُب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها.

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع الى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع. ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي[1]:

أ- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة.

ب- تبني سياسة مالية منضبطة.

ج- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.

د- زيادة كفاءة سوق العمل.

هـ- تطوير البنية التحتية.

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي واهميته للدول النفطية، بحث مقدم ل بمركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2012004

و – تطوير قوة العمل.

ز – تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

لكن بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان ادارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والعالمية. ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج كالأرض ورأس المال والعمل المنظم وخصوصاً التكنلوجيا دور اساس في قيادة النمو الاقتصادي. كما وينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، وبما ان التقدم التقني(التكنلوجي) ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الاجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الاولوية في الانفاق المالي العام.

ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:

1. ان اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد اسعارها وخصوصاً النفط في اسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك ان هذه الاخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول، وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الاقل بنسبة مساهمة

لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية..إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك.

2. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

3. تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا انّ أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد احادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة.

4. سوء ادارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها،

وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الأمد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض اسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في اسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية . إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية :

أولا: هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ، ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية؛

ثانيا: كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.

ثالثا: إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي .

في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات – حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها ل(رفاهية أفراد المجتمع) على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض (العوامل (الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية .

ثانيا: تحسين أداء السياسة المالية

إن الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط ، فأي ارتفاع في سعر برميل البترول يؤدي اتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية ، أما انخفاض السعر فيخفض آليا من نمو هذه الإيرادات ، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد ، وسياسة الإنفاق العام، فخلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2006 مثلا قدر معامل الارتباط بين النفقات الرأسمالية وعائدات البترول ب 0.86 و هي قيمة جد مرتفعة ، و هي تؤكد الارتباط الشديد للنفقات الرأسمالية بعائدات المحروقات في الجزائر.

ابتداء من سنة 2000 و بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية ، بدأت الحكومة تنتهج سياسات مالية توسعية نتيجة ارتفاع مداخليها التي تتميز بحساسيتها و ارتباطها الشديد بتغيرات أسعار البترول وبسعر الصرف ، وفي هذا الصدد تشير دراسة لصندوق النقد الدولي أن تغير نسبته % 10 في معدل صرف الدينار لجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تغيرات بحوالي 2% من الناتج الداخلي الخام في مجموع العائدات ، كذالك ينتج عن تقلبات

في سعر برميل النفط ب1 دولار خسارة أو ربح في عائدات الميزانية من صادرات المحروقات تعادل حوالي % 1 من الناتج
الداخلي الخام.

إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية ، ويترتب على هذا الارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات والنفقات، ولأجل حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها ، و من بينها اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية ، و إنشاء صندوق لضبط الإيرادات.

لقد اتبعت الجزائر تدابير هامة بغرض تامين إدارة عقلانية لنفقاتها العامة ، حيث بدت الحكومة الجزائرية أكثر تريثا في إعداد ميزانيتها العامة ، فرغم ارتفاع أسعار البترول إلا أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 بينما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط في هذه الفترة 38 دولار، و في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز 60 دولارا لنفس الفترة ، وفي سنة2008 تم تحديد سعر نفط مرجعي في حدود 37 دولار للبرميل الواحد .

القواعد المالية هي عبارة عن قيود قانونية تفرضها الدولة على سياستها المالية ، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية ، و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقراض ، و باختصار فهي توضع من اجل تجنب دورية سياسة الإنفاق و عزل السياسة المالية عن الضغوط السياسية في البلدان المصدرة للبترول.

أما في الجزائر فتخضع السياسة المالية لقاعدة مالية تنص على ضرورة تحويل مداخيل تصدير البترول والغاز الطبيعي الفائضة عن العائدات المتوقعة في إعداد الميزانية على أساس سعر نفط مرجعي متحفظ إلى صندوق ضبط الإيرادات.

ثالثا : إنشاء صناديق سيادية

يتم تجنب الأزمات الاقتصادية من خلال إنشاء صناديق سيادية يمكن اللجوء إليها عند الضرورة و هذا استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات ، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط ، وفي الجزائر تم انشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، و جعل النفقات ثابتة ، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية لأن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاضا في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة ، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي والحماية من المرض الاقتصادي الهولندي من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار، كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام.

صنف صندوق ضبط الإيرادات للجزائر من بين الصناديق السيادية الـ15 عبر العالم من حيث القيمة المالية حسبما افاد المعهد العالمي للصناديق السيادية الذي يوجد مقره في لاس فيغاس (الولايات المتحدة). فمن مجموع الصناديق السيادية الـ67 التي أحصاها ذات المعهد عبر العالم يأتي صندوق ضبط الارادات الجزائري في المركز الـ14 بقيمة تعادل 77.2مليار دولار حسبما أوضحه نفس المصدر في معطياته المحينة في جوان 2013 .و على الصعيد الإفريقي تحتل الجزائر المرتبة الأولى متبوعة بليبيا (المركز الـ17 عالميا) بـ 65 مليار دولار ثم بوتسوانا (الـ38 عالميا) بـ 7 ملايير دولار و أنغولا (المركز الـ45) بـ 5 ملايير دولار و نيجيريا (المرتبة 50) بـ 1 مليار دولار في حين أن الصناديق السيادية لبلدان افريقية أخرى تمتلك قيمة مالية لا تفوق 1 مليار

دولار. أما على المستوى العربي احتل الصندوق الجزائري لضبط الايرادات المركز الـ5 مسبوقا بصندوق السيادة لكل من ابو ظبي (627 مليار دولار) و العربية السعودية (533 مليار دولار) و الكويت (342 مليار دولار) و أخيرا قطر (115 مليار دولار). و تعود المراكز الثلاثة الاولى على الصعيد العالمي لكل من النرويج (716 مليار دولار) ثم ابو ظبي و أخيرا الصين التي تتوفر على 4 صناديق سيادية أهمها يحتل المكانة الثالثة بـ 568 مليار دولار. و للعلم فان صندوق ضبط الايرادات الذي أنشئ في سنة 2000 يمتص الفرق بين مداخيل الجباية البترولية الحقيقية الناتجة عن سعر 100 دولار لبرميل البترول و الجباية البترولية الخاضعة للميزانية و المحددة على أساسا 37 دولار للبرميل. و قد بلغت القيمة الاجمالية للصناديق الوطنية السيادية ال67 التي تم احصائها بـ 5402 مليار دولار في جوان 2013 (مثابل 5019 مليار دولار في جوان 2012) من بينها 3150مليار دولار مصدرها الموارد البترولية و الغازية (58 بالمئة) و 2252 مليار دولار مصدرها الموارد الأخرى (42 بالمئة). في هذا الصدد أشار البنك الامريكي جي بي مورغان ضمن تحليله لهذا التصنيف الخاص بالصناديق السيادية أن افريقيا تشهد فتح صناديق سيادية وطنية أكثر فأكثر نظرا لتراكم عائدات المواد الأولية و احتياطات الصرف. و خلال السنتين الماضيتين تم انشاء 15 صندوق وطني سيادي أو تجري دراسة وضعها بكل من تانزانيا و زيمبابوي و الموزمبيق و أوغندا و سييرا ليون. و تتمثل البلدان الافريقية الأولى التي أنشأت هذا النوع من الصناديق في بوتسوانا في سنة 1994 و الغابون في سنة 1998 و الجزائر في سنة 2000 متبوعة بليبيا و موريتانيا في 2006 و نيجيريا و غانا في 2011 و أنغولا في سنة 2012 . و للاشارة فان صندوق ضبط الايرادات الجزائري الذي أنشئ في سنة 2002 لتغطية جزئيا العجز المالي و الديون الخارجية و للتخفيف من تأثير صدمة خارجية محتملة على تسيير السياسة المالية يتم تزويده من خلاف الفارق بيت العائدات الجبائية المحسوبة على اساس سعر حقيقي لبرميل البترول و الأسعار التي ترتكز على سعر البترول مصلما هو منصوص عليه في قانون المالية و

المحدد حاليا بـ 37 دولار. و للتذكير فان أقدم صندوق سيادي لا يزال موجودا الى غاية اليوم هو صندوق تكساس (الولايات المتحدة) الذي أنشئ في سنة 1854 و المزود حاليا بـ 26 مليار دولار من العائدات البترولية .

ثالثا: سياسة تجارية حمائية

تقسم أدوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسين الأولى تتمثل في الأدوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل التعريفة الجمركية و إعانات التصدير،والثانية تتمثل في الأدوات المباشرة (الكمية) التي تشمل الحصة الاستيرادية وكذا القيود غير التعريفية.

1. الأدوات غير المباشرة (السعرية

وتتضمن الرسوم أو التعريفات الجمركية من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع منها هي :

- الرسوم أو التعريفة النوعية وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة
- الرسوم او التعريفة القيمية وهي نسبة مؤوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة
- الرسوم أو التعريفة المركبة وهي خليط بين الاثنين

أما أنواع التعريفة الجمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والإنتاج والاستهلاك يمكن تقسيمها إلى

- التعرفة المانعة : وهي التعريفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج

- التعريفة غير المانعة وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا إنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية ، كما في الرسم البياني أدناه .

وإعانات التصدير وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية ومن أنواع إعانات التصدير

- الإعانات المباشرة وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .
- الإعانات غير المباشرة وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين.

2. الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول – الحصة الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota) .

الثاني – القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

- الترتيبات الحكومية : مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ...الخ .
- مشتريات الحكومة : وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني إضفاء سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .
- تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية : مثل احتكار الدولة لاستيراد السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ،
- الحصة التصديرية الطوعية : مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية إلى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في الفصل الثاني إلى أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري واعتماد الدولة الجزائرية عليه في تمويل المشاريع الاقتصادية، ليتضح جليا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع البترولي، والذي يمثل القطاع المزدهر، وقد تبين لنا أنه يمثل الأساس في البناء الاقتصادي، يليه القطاع غير التبادلي ممثلا بقطاعي الخدمات والأشغال العمومية والبناء، ليتذيل الترتيب القطاع التبادلي، وهذا ما أدى إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على تخطي مشكلة لعنة الموارد، وهو ما يتطابق ونظرية المرض الهولندي، ما حذا بنا للحكم بوجود الظاهرة محل الدراسة، كما تطرقنا إلى أهم السياسات التي يمكن أن تطبقها الجزائر للخروج من هذه المعضلة.

الخاتمة العامة

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمرض الهولندي وكذا مصطلح الريع ومصدره وتأثيره على الظاهرة محل الدراسة، والتي هي في الأساس جزء من ظاهرة لعنة الموارد، والتي تقوم على فكرة أن اقتصاد معين يعتمد على دخل ريعي خارجي، يؤدي به إلى انحلال القطاع التبادلي لصالح القطاع غير التبادلي، لنتطرق بعدها إلى الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي من خلال التعريف والأسباب التي تؤدي إلى بروز الظاهرة، هذا بالإضافة إلى الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي لظاهرة المرض الهولندي، بحيث تناولنا مختلف النظريات التي تناولت الموضوع من ناحية اخرى أظهرنا في الفصل الثاني مكانة القطاعات الثلاثة في تركيبة الناتج الداخلي الخام لفترة الدراسة، وقد تبين لنا أن القطاع المزدهر هو الذي يقود قاطرة النمو الإقتصادي، يليه القطاع غير التبادلي ممثلا بقطاعي الخدمات والأشغال العمومية والبناء، ليتذيل الترتيب القطاع التبادلي، وهو ما يتطابق ونظرية المرض الهولندي، ما حذا بنا للحكم بوجود الظاهرة محل الدراسة، لنتطرق بعدها إلى أثري الإنفاق أثر حركة الموارد، والتي تبين لنا من خلال تحليل المعطيات المتوفرة لديانا إلى وجود الأثرين معا، إذ أن أثر الإنفاق مصدره ريع القطاع المزدهر، والذي أنعكس في صورة إزدهار القطاع غير التبادلي، وتأخر القطاع التبادلي، والذي كان نتيجة إرتفاع الدخل لدى القطاع غير التبادلي، ما أدى إلى حركة لليد العاملة من القطاع التبادلي إليه، وعليه فقد تأكد لدينا صحة فرضية انحلال التصنيع غير المباشر، كل هذا ناتج عن السياسة المالية التوسعية.

أولا: إختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضيات التي بنينا عليها البحث،

1. يؤثر قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري الذي يستحوذ على نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، وله المكانة الأولى في تمويل الموازنة العامة،
2. انحلال القطاع الصناعي وانسحاب القطاع الخاص ودوره في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي، وبالتالي استفحال ظاهرة المرض الهولندي.
3. انحلال القطاع الفلاحي وعدم نجاح السياسات الاقتصادية أدى إلى استفحال ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

كان اختبارها على النحو الآتي:

الفرضية الأولى:

بافتراض تأكد وجود ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، فذلك مرده إلى تأثير قطاع المحروقات الذي يستحوذ على نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، وله المكانة الأولى في تمويل الموازنة العامة، أدى إلى انحلال القطاع الصناعي وانسحاب القطاع الخاص ودوره في قيادة قاطرة النمو الإقتصادي، وبالتالي استفحال ظاهرة المرض الهولندي، وهي صحيحة، إذ بعد إثباتنا لوجود الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال أثر الإنفاق وأثر الموارد .

الفرضية الثانية والثالثة:

للسياسة المالية التوسعية أثر كبير في تغلغل المرض الهولندي من خلال تعميق الهوة بين القطاع التبادلي الذي يشهد انحلالا متزايدا، والقطاع غير التبادلي الذي يشهد نموا متتاليا، وهذا كله متأتي بالدرجة الأولى من الصدمات المواتية للقطاع المزدهر وهو قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى على ظهور أثر الإنفاق وبالتالي تغلغل المرض الهولندي في الجزائر، **وهي صحيحة** إذ أن الجنوح الهائل للإنفاق المتأتي من ريع القطاع المزدهر أدى إلى ظهور أثر الإنفاق، ومن جهة أخرى فإن تأخر القطاع التبادلي.

ثانيا :**النتائج**

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، الذي يساهم بأكثر من % 40 من الناتج المحلي الخام، في حين يساهم بأكثر من % 97 من الصادرات ومداخيل العملة الصعبة، هذا الاعتماد على قطاع مزدهر واحد أدى مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي العرض والطلب، جعلت الجهاز الإنتاجي غير مرن ودون مردودية إنتاجية مقبولة، مما كرس الطابع الريعي له، وجنوحه الهائل للإنفاق الممول من

ريع القطاع المزدهر، ما أدى إلى ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي، وبالتالي التأكيد على وجود الظاهرة في الاقتصاد الجزائري.

2. يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي المتأتية من الصدمات باختلاف كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، ناهيك عن فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي وهاته الصدمات كانت بشكل كبير وغير متحكم فيه، أدى إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.
3. ريع القطاع المزدهر الذي يناهز % 97 من الصادرات، وأكثر من % 60 من الجباية لصالح الموازنة العامة، سببه اعتماد أسعار صرف الدينار على السياسة الجبائية وليس السياسة النقدية، مما يخلق وهما نقديا، يجعل ارتفاع المداخيل من هذا النوع من الجباية لا انعكاس له على أرض الواقع.
4. أن انحلال القطاع التبادلي في الجزائر بشقيه الفلاحي والصناعي، يعود بالأساس إلى فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، ناهيك عن الانعكاسات السلبية لسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي وسياسة الخوصصة
5. .تعقيدات وصعوبات كبيرة في المحيط الذي يعمل فيه الجهاز الإنتاجي، ناهيك عن عدم مرونته، بالإضافة إلى أن تسيير القطاع العمومي الذي يستحوذ على نسبة هامة من القطاع، يشوبه الكثير من النقائص التي حولته إلى عبئ، حيث يتم إنفاق موارد مالية ضخمة إلا أن القطاع يبقى دون المطلوب، هذا في ظل إطار تسيير غير فعال للقطاع العمومي في مجال الفعالية الاقتصادية التي يبقى السبب الرئيسي خلفها هو التبعية الخاطئة للوصاية، من جهة أخرى فإن القطاع الخاص في الجزائر يتميز بأنه قطاع تابع غير قادر على المبادرة الذاتية، والسمة الغالبة عليه أنه يقتات من فتات مشاريع القطاع العام، وعلى رأسها مشاريع الأشغال العامة، وبالتالي تفوق القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي مما يؤدي إلى تغلغل المرض الهولندي.

ثالثا:التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها فإنه يمكننا تقديم الاقتراحات والتوصيات الآتية:

هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها مواجهة الآثار السلبية للمرض الهولندي، تختلف باختلاف طبيعة وأهداف السياسة الاقتصادية للتنمية، ومدى فعالية كل آلية حسب الظرف الذي تطبق و الغرض المرجو من تطبيقها، ومن هذه الآليات نذكر:

1. شهد الاقتصاد الجزائري جنوحا هائلا للإنفاق الممول من ريع القطاع المزدهر، ما أدى إلى عدم قدرة استيعاب الكتلة النقدية في الاقتصاد، وعليه يجب على القائمين على تنفيذ هاته السياسة اللجوء إلى تعقيم المداخيل :قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم المداخيل المتنامية بسرعة المتأتية من القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الاحتياطات الأجنبية وتزويدها بادخارات.
2. حماية الأنظمة الإنتاجية :إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج العلة الهولندية، تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للبترول بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة لكن المفارقة تمكن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية، وهنا يجب على الدولة أن تقوم بحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية الشرسة حتى لا ينحل القطاع التبادلي، من خلال الرسوم الجمركية، وشهادات المنشأ وغيرها من وسائل الحماية التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد،1986.
2. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، البيارق، عمان.

ثانيا: المقالات

3. خالد عبد الله ،" الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الحوار المتمدن، العدد 86، 2002.
4. عدنان الجنابي، الدولة الريعية والديكتاتورية، الدراسات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العراق، 2013.
5. 1 مايح شبيب الشمري، تشخيصٍ المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعيٌ في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
6. حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية :حالة الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 12، 2017.
7. كريستين ابراهيم زاده، المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة – مجلة التمويل والتنمية – عدد مارس2003 .
8. خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الرّيعية الجزائر مثالًا، عمران، العراق، العدد 18،
9. سارة جدي وقاسم حموري – إتجاه التأثير ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية– .العدد لد العدد – 01 المعهد العربي للتخطيط يناير– 2014 .
10. حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي واهميته للدول النفطية، بحث مقدم ل بمركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2012004

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

11. محمد هاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة المدية، 2018
12. خاير فاتح، أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة المدية، 2014.
13. محمد أمين بربري –الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراة.
14. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران، 2016.
15. بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"،مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 .

رابعا: ملتقيات

16. توشي محمد، بوفليح نبيل، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.

خامسا: تقارير

17. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 10.
18. تقارير منظمة الأوبك.

19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87.
20. البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005- 2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005، الجزائر، ص- ص 06-07.
21. برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، سفارة الجزائر في تونس، ص 03، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.ambdz.tn/Algerie/Economie%20en%20Algerie_vAr.php، تاريخ الزيارة، 2015/06/12.

تم بحمد الله

الملخص :

يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي المتأتية من الصدمات باختلاف كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، ناهيك عن فشل إدارة في التحول نحو اقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي وهاته الصدمات كانت وبشكل كبير وغير متحكم فيه، أدى إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي ،العرض،الطلب، النقود، أسعار الصرف ، أسعار الفائدة، اقتصاد السوق ، الاقتصاد الجزائري .

Résumé:

L'économie algérienne souffre du phénomène hollandais, choc des chocs de l'offre et de la demande, des taux de change, des taux d'intérêt, de l'échec de la gestion dans la transition vers une économie de marché et du phénomène hollandais largement incontrôlé, La maladie hollandaise dans l'économie algérienne.

Mots-clés: Maladie hollandaise, offre, demande, monnaie, taux de change, taux d'intérêt, économie de marché, économie algérienne.